جامعة عبد الحميد ين باديس –مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية
شعبة العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دوليـة.
عنوان المذكرة:

أثر أسعار النفط على التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالبين

- فليح حميد
- لمام سفيان

إشراف:

يسعد عبد الرحمن

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوظراف الجلالي	أستاذ الدكتور	مستغانم	رئـيسا
يسعد عبد الرحمن	أستاذ محاضر	مستغانم	مقررا ومشرفا
مكاوي محمد الامين	أستاذ محاضر	مستغانم	منـاقشـا

الموسم الجامعي 2022/2021

اول الشكر واخره لله العلي القدير الذي منحنا الصحة
والقوة والعزم لإنجاز هذا العمل واتمامه.
اما بعد
نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى كل من ساعدنا
من قريب او من بعيد لإنجاز هذا العمل ونختص بالذكر
الاستاذ المحترم المشرف **"يسعد عبد الرحمان"** على حسن الاشراف
والتوجيه الذي قدمه لنا ونشكره على صبره وتعاونه
طيلة هذا المشوار.
كما نتقدم بالشكر الجزيل الى اساتذتنا اعضاء لجنة الموقرة
أعضاء اللجنة الأستاذ **مكاوي محمد الأمين** والأستاذ **بوظرافة الجلالي** لكم
منا فائق الاحترام والتقدير والثناء.

اهدي هذا العمل المتواضع الى أغلي ما لدي....

الى اعز الناس الوالدين الكريمين .....

امي الغالية، رمز الحنان والتضحية حفظها الله لنا واطال الله لنا في عمرها.

ابي قدوتي في الحياة وسندي طوال مشواري العلمي حفظه الله ورزقه دوام الصحة والعافية.

دون ان أنسى توجيه شكري وتقديري الى من ساهم من قريب اومن بعيد في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة مشجعة او ابتسامة صادقة

فهرس المحتويات

إشكالية الدراسة: ..... أ
منهج الدراسة: ..... ب
أهداف الدراسة: ..... ب
الفصل الأول: مدخل عام حول النفط وتسعيره 2
تمهيد: 2
المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط 2
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط. 2
الفرع الأول: تعريف النفط. 2
الفرع الثاني: أصل النفط. 3
الفرع الثالث: التجمعات النفطية 3
المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط. 4
الفرع الأول: خصائص النفط. 4
الفرع الثاني: مميزات النفط. 5
المطلب الثالث: أهمية النفط. 6
الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي. 6
الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي. 8
الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد السياسي. 8
الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط. 9
المبحث الثاني: أسعار النفط. 9
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه. 9
الفرع الأول: مفهوم سعر النفط. 9
الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط. 10
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط من ظهور أوبك وحتى عام 1985 11
الفرع الأول : نشأة أوبك. 12
الفرع الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973 و1985. 14
أولا: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973. 14
ثانيا : الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 16
المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986 و2000 18
الفرع الأول: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986. 18
الفرع الثاني : الأزمة النفطية سنة 1998 20
المطلب الرابع : تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 2000 و2012 20
المبحث الثالث: سوق النفط الدولية. 23
المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية. 24

الفرع الأول : تعريف الأسواق النفطية 24
الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية 24
المطلب الثاني : خصائص الأسواق النفطية. 25
المطلب الثالث :الطلب العالمي للنفط ومحدداته. 26
الفرع الأول :مفهوم الطلب العالمي للنفط 27
الفرع الثاني :محددات الطلب العالمي للنفط. 27
المطلب الرابع : العرض العالمي للنفط ومحدداته. 28
الفرع الأول :مفهوم العرض العالمي للنفط. 28
الفرع الثاني : محددات العرض العالمي للنفط. 29
خاتمة الفصل الأول:..... 30
الفصل الثاني: ماهية التجارة الخارجية..... 34
تمهيد 34
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية 34
المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها..... 34
المطلب الأول: تطوراتجاهات التجارة الخارجية..... 43
الفرع الأول: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد الثمانينات. 43
الفرع الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد التسعينات. 44
الفرع الثالث: اتجاهات التجارة الخارجية في بداية الألفية الثالثة. 45
المطلب الثاني: مراحل تطورالتجارة الخارجية في الجزائر. 46
الفرع الأول: مرحلة احتكار التجارة الخارجية. 46
الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية 47
الفرع الثالث : بنية المبادلات الخارجية الجزائرية. 49
خلاصة الفصل الثاني:..... 58
الفصل الثالث: أثر أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري 60
تمهيد:..... 60
المبحث الأول: تحديات تراجع أسعار النفط في الجزائر. 60
المطلب الأول: قطاع النفط والغاز في الجزائر. 60
المطلب الثاني: الانخفاض في النفط الجزائري..... 61
المطلب الثالث: معوقات إنتاج النفط في الجزائر..... 68
المبحث الثاني: إستراتيجية الحكومة الجزائرية في مواجهة تقلبات أسعار النفط. 69
المطلب الأول: جهود الحكومة في مواجهة الانخفاض. 70
المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد. 72
المطلب الثالث: عوامل تراجع أسعار النفط..... 73
الفرع الثاني: الاستثمار في الطاقات المتجددة حسب المؤشرات. 74
خاتمة الفصل الثالث:..... 75
المقترحات والتوصيات:..... 76
قائمة المصادر والمراجع:..... 78

مقـدمة:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي يطلق عليه لأهميته مصطلح "الذهب الأسود" والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصادات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية، حيث يعتبر قطاع النفط من بين القطاعات الاستراتيجية في الجزائر باعتبار أنه يشكل 97 ٪ من إجمالي الصاد ا رت وبهذا تعتبر الجزائر من بين الدول النفطية التي لها مكانة معتبرة في هذا المجال، فالواردات أيضا مرتبطة بإيرادات

الصاد ا رت والميزان التجاري.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصاد ا رت من السلع والخدمات.

إن التجارة الخارجية تعطي صورة واضحة على مدى اعتماد أي دولة على إمكاناتها سواء الطبيعية أو البشرية، ويظهر هذا التأثير من خلال الهيكل السلعي للصاد ا رت والواردات، واعتماد الدولة على تصدير المواد الطبيعية واستراد سلع التجهيز الصناعي كما هو حال الدول النامية مثل الجزائر، بينما في حالة الدول المتقدمة فهي تستغل كل الإمكانيات المتوفرة من خلال التنوع الكبير في هيكل صاد ا رتها.

وهذا ما سندرسه من خلال هاته المذكرة بعنوان **" أثر تراجع أسعار النفط على التجارة الخارجية الجزائرية.**

<u>إشكالية الدراسة:</u>

إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: **" ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية بالجزائر.**

حتى نستطيع الإلمام بالموضوع، حاولنا تجزئة إشكاليتنا الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هو واقع أسعار البترول خلال الالفية الثالثة

2-ما هي أهم الأطراف المؤثرة على السوق البترولية؟

3-هل توجد هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين أسعار البترول والتجارة الخارجية في الجزائر.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختيار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإنا سنعتمد في دراستنا على مزيج من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، فالمنهج التاريخي يظهر خاصة في الفصل الأول معتمين عليه في تتبع التطور التاريخي لأسعار البترول للخروج باستنتاجات لفهم الحاضر، أما المنهج التحليلي فيظهر في الفصل الثاني الذي اعتمدنا عليه في تحليل بعض النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي، أما المنهج الاستقرائي الاستنباطي فيظهر استخدامه في الفصل الأخير من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية لاستقراء المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة.

أهداف الدراسة:

- محاولة فهم الرابط الأساسي بين أسعار البترول واتجاهات التبادل التجاري الخارجي.
- محاولة صياغة تأثير أسعار البترول على التبادل التجاري من خلال نموذج قياسي.
- محاولة إضافة دراسة أخرى إلى الدراسات السابقة.

أهمية الدراسة:

- كون الدراسة تسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة وعلى رأسها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة.

- الطبيعة الحساسة للموضوع، حيث أصبح هذا الموضوع محل اهتمام رجال الأعمال.

– إن موضوع أسعار النفط يتميز بالتغير السريع والمستمر وبالتالي فهو يجذب كل شخص للبحث فيه لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على محاولة معرفة تأثير أسعار البترول على اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر

صعوبات الدراسة: كأي باحث في مجال العلاقات التجارية أو في مجال يتسم بالتغير المستمر واجهنا مجموعة من الصعوبات كانت أهمها في مجال جمع الإحصائيات بالإضافة إلى أن حقل التبادل التجاري

مقـدمة:

حقل متجدد ومتطور مما يفرز الجديد كل مرة من حيث تعدد مؤشراته ما يصعب علينا سرعة تتبعه وإدراجه ضمن الدراسة.

محتويات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول الذي سيكون تحت عنوان "**الإطار المفاهيمي حول أسعار النفط**" حيث سيتناول هذا الفصل في طياته ثلاث مباحث، الأول سنتطرق فيه إلى الأسس النظرية للنفط، أما المبحث الثاني فسوف نتكلم فيه حول أسعار البترول وتطوراتها ، وفي المبحث الأخير فسنعرض فيه السوق البترولية وأهم الأطراف المؤثرة فيها.

أما الفصل الثاني الذي سيكون تحت عنوان "**مفاهيم ونظريات حول التجارة الخارجية**" سنقسمه إلى ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية التجارة الخارجية وفي المبحث الثاني فسوف نتناول فيه أهم النظريات المفسرة، وفي المبحث الثالث فسيكون حول أهم الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية.

أما الفصل الثالث والذي سيكون تحت عنوان "**دراسة قياسية لتأثير أسعار النفط على التجارة الخارجية**" سنقوم فيه بدراسة قياسية، نعتمد فيه على متغيرات اقتصادية ، لذا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول سنتناول فيه الدراسة الوصفية للجزائر، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه منهج الدراسة والمتمثلة.

أما الخاتمة فتتضمن ملخص لأهم ما جاء في البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة و آفاق البحث.

الفصل الأول

مدخل عام حول النفط وتسعيره

الفصل الأول: مدخل عام حول النفط وتسعيره

تمهيد:

اعتمد الإنسان منذ القدم على مصادر عديدة من الطاقة من بينها الفحم الذي بقي لمدة طويلة من الزمن المصدر الرئيسي فيها، لكن بظهور البترول لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859 أحدث ذلك ضجة نظرا للخصائص التي يتميز بها عن غيره من مصادر الطاقة الأخرى فانتقلت هذه الضجة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية فظهر مع بداية القرن العشرون في كل بقاع العالم وقد كان للجزائر نصيب من هذه الثروة أو ما يعرف بـ "الذهب الأسود" حيث كان محتكر من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني ومن أجل صناعة وطنية قوية.

استنادا مما سبق سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى أهم النقاط التالية:

المبحث الأول: الأسس النظرية للنفط

تطورت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر **"أدرين درايك"** أول بئر نفطية في مدينة **"توتسفيل"** بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد النفط بعد 21 متر عن سطح الأرض سنة 1857م، رغم أن أول بئر تم حفرها في الصين في القرن الرابع ميلادي حسب ما رواه **"ماركو بولو"*** في القرن ثالث عشر ميلادي، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساسيات حول النفط أهميته.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط.

الفرع الأول: تعريف النفط.

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة "petroleum" وهي تتكون من مقطعين "petr"وتعني الصخر و "oleum" وتعني الزيت بمعنى "زيت الصخر"،[1] ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نافاتا"وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، وله أيضا اسم دارج "الذهب الأسود"، يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما يختلف في

*- ماركو بولو (1254-1324) تاجر ورحالة ايطالي شهير قام برحلات نحو أواسط آسيا والصين.

[1]- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص 8.

مظهره ونقاوته من مكان لأخر، و هو أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، و يعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية و البتروكيماوية مثل الأسمدة، المبيدات .....

والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و الغير عضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه و الأملاح و الرمال و الشمع و الكبريت[1]..الخ و تختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه و اختلاف التركيب الجزئي لكل منها، كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الصخري) و حالة سائلة (النفط الخام) و هي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط و الحرارة و فور وصولها إلى السطح أو تعرضها لاختلاف في الضغط تتحول إلى سائل.

فعلميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء ويتركب من الفحم يحرر عند احتراقه طاقة قابلة للاشتعال، لونه بني غامق ويوجد في أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.

الفرع الثاني: أصل النفط.

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ النفط هما:

أولا/ النظرية العضوية: تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر ألاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا وقبولا لدى الدارسين.[2]

ثانيا/ النظرية اللاعضوية: هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، وتقول إن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدتين مشكلين النفط، وقلما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.

الفرع الثالث: التجمعات النفطية

وهو الوضعيات التي يوجد علها النفط في الطبيعة قبل عملية الحفر، وهي كما يلي:[2]

[1]- بورنان الحاج، "السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص 8.

[2]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربة خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر،2008-2009، ص 3.

أولا/ المكامن والمصائد النفطية: بعد أن يتكون النفط في الصخور الرسوبية ولأنها ذات مسامية، فإنه يهاجر منها إلى طبقات أخرى ويتجمع في مكان واحد عندما يجد عائقا يمنعه من مواصلة حركته، أو يتراكم نتيجة إلتواءات وانكسارات تحدثها حركة القشرة الأرضية، ويسمى ذلك المكان بالمكن أو المصيدة.

ثانيا/ الحقل النفطي: يتكون الحقل النفطي نتيجة تقارب المصائد أو المكامن النفطية من بعضها البعض، مكومة بذلك وحدة واحدة.

ثالثا/ الحوض النفطي: عندما تتقارب الحقول النفطية فإنها تشكل حوضا نفطيا، مثل حوض الخليج العربي الذي يضم حقول النفط في كل من السعودية والعراق وإيران.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط.

الفرع الأول: خصائص النفط.

للنفط خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات فائدة كبيرة، ومن هذه الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر منها:

أولا/ درجة كثافة النوعية: وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API (American Petroleum Institute)،[1] ونعني بها نسبة وزن النفط إلى حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 01 و60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناءا على هذه المقاييس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

1-النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي.... الخ، مثل النفط الجزائري والليبي والقطري.

2-النفط الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل النفط الخام المصري والسوي.

3-النفط المتوسط: درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (كزيت التشحيم) مثال ذلك: النفط الخام السعودي والكويتي.

[1]-Mohamed El Hocine Benissad، "éléments d'économie pétrolière، les hydrocarbures، Présent et Future", OPU Économica, Algérie, 1981, p 38.

ثانيا/ نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (نسبة الكبريت فيه كبيرة).

ثالثا/ نقطة الانسكاب: وهي مصطلح يقصد به درجة انسياب درجة النفطية كمادة سائلة، أي مدى لزوجة النفط، وترتبط نسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه، مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من جودته.[1]

رابعا/ نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته.[2]

خامسا/ مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن والحجم:

1-حسب الحجم: وحدة قياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

2-حسب الوزن: والوحدة المستعملة عالميا هي الطن، وفيها حوالي 7 برميل من النفط،[3] وتشتمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطول ويساوي 1006 كلغ.
- الطن المتري ويساوي 999 كلغ.
- الطن القصير ويساوي 906 كلغ.

الفرع الثاني: مميزات النفط.

تتميز السعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات خاصة أكسبتها أهمية بالغة في تعظيم منفعتها وزيادة قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط وبكيفية استغلاله، ومن أهم هذه المميزات:

أولا/ الميزة التكنولوجيا الفنية: هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز من مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3]- Mohamed Elhocine Benissad، op، cit، P37.

المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية ة التكنولوجية،[1] مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.

ثانيا/ الميزة الإنتاجية: السلعة النفطية تتميز بارتفاع إنتاجيتها عموما، وهذا راجع لأن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، و لما انخفضت تكاليف العمل انخفضت تكاليف الإجمالية للإنتاج.[2]

ثالثا/ ميزة مرونة الحركة الإنتاجية: يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية مراكز الإنتاج مناطق الاستغلال والاستهلاك في أي نقطة من العالم وقد يساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير.[3]

رابعا/ ميزة الاستعمال الواسع: تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وما يجعل من هذه المادة موردا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات النفطية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال، وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

المطلب الثالث: أهمية النفط.

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأهمية تنعكس وتتجسم في جوانب رئيسية هي كالتالي:

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي.

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحيثين عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل كما أن تبعية المنتجات المعاصرة للبترول أصبحت وثيقة ويعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.[1]

وتتجسد الأهمية الاقتصادية للنفط في العناصر التالية:

---

[1]- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 59.

[2]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[3]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – الجزائر، 2008-2009، ص 32.

أولا/ النفط كمصدر رئيسي للطاقة:[2] كما سيق وذكرنا فإن الطاقة أحد العناصر الرئيسية في العملية الإنتاجية والنفط هو أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، وقد اكتسب هذه الميزة نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها:

- ✓ ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي آخر.
- ✓ تكاليف إنتاجه أقل بكثير من تكاليف إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى.
- ✓ النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

ثانيا/النفط كمادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليه، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الإستراتيجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فعاليتها في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية.....)، ليصبح البترول مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

ثالثا/ النفط مصدرللإيرادات المالية: تتضح أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال إنتاج الدخل القومي والتراكم الرأسمالي تمويل برامج التنمية، كما أن للدول المستهلكة كذلك نصيب من الإيرادات النفطية و ذلك في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، و يساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية، و لقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة 2005م نسبة قدرة بـ 38.8% أي ما يعادل 413,6 مليار دولار.[1]

رابعا/ النفط كأهم سلعة في النشاط التجاري: يشكل البترول و منتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984م قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، و كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار و خلال السنوات1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البترولية البريطانية والهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.[2]

---

[2]– مهوب مسعد، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة-الجزائر، 2011-2012، ص12.

[1]- صندوق النقد الدولي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2007، ص 120.

[2]- قويدر يقوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي.

إن للنفط تأثيرا كبيرا على الحياة الاجتماعية وذلك من خلال المظاهر التالية:

أولا/النفط وقطاع المواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات حوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، فالسيارات والطائرات والبواخر وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين، المازوت....

ثانيا/ دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المشتقات النفطية مثل: البلاستيك، المنظفات والأسمدة.....، دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، و تتنوع استعمالاتها و من غير الممكن الاستغناء عنها.

ثالثا/ دورالقطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا إلا أنها تساهم مساهمة فعالة في تشغيل اليد العاملة.

رابعا/ دورالشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل الاجتماعي مثل مساهمتها في دعم العاملين لديها، أو المساهمة في مختلف التظاهرات الرياضية والثقافي والتربوية كبناء المدارس مثلا.... الخ.

الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد السياسي.

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن " تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته".[1]

ويعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غية

[1]- مشدنوهيبة،"أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 15.

لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية لمّا فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973.

الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط.

إن الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، وعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي تزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لمشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.[1]

المبحث الثاني: أسعار النفط.

لقد مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي و أوائل القرن الحالي إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، و كان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل و المؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار و تقلبها، فهناك العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية المناخية...وغيرها، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم سعر النفط و أنواعه و أهم التطورات التي حدثت تاريخيا لأسعار النفط منذ نشأة منظمة الأوبك.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه.

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب مفهوم سعر النفط وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط.

يعرف السعر النفطي على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد،[2] خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية .... الخ.

«سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود،حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع و يتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء فيعرضه أو فيطلبه أو الاثنين معا».[3]

[1]- حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]محمد أحمد الدوري،مرجع سابق، ص 194.

[3]محمد أحمد الدوري،مرجع نفسه ،ص،ص، ،194،195.

«سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة،و الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساس التسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى،و من هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس».[1]

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية ،حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط و هذا في ظل "احتكار قلة" ساد السوق البترولية ،ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة ،لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري و هذا نتيجة احتكار شركات قليلة في السوق البترولية.

كل هذا التطور في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات سوف نقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، و المقياس الذي أعتمد عليه في قياس السلعة البترولية.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط.

يمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

1- **السعر المعلن:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام1980م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين و سيطرة شركة واحدة هي تساندرد وايل (Standard oil of new jersey) على عمليات إنتاج النفط،و قد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها و مصالح الدول التي تنتمي إليها.

2- **السعر السوقي (الحقيقي)** :هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة و التي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام، و قد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط، و يقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع.

3- **السعر الفوري**[2] :هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية و قد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، و يتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى

[1] حسين عبد الله،" مستقبل النفط العربي"،الطبعة الثانية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2006 ،ص240 .

[2] Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987, P 66.

الاختلال بين العرض و الطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له و يكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

4- **سعر التحويل** :هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، و هو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، و يمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، كأن تبيع أكسون لاستخراج الخام إلى أكسون للتكرير، و قد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط.

5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، و يساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائدا لحكومة(الضريبة+الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية. و تحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له و يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول، و يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار.

6-سعر الإشارة أو المعدل :ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، و هو عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، و يتم احتسابه بناءا على معرفة و تحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات.[1]

و منذ بداية القرن العشرين برز اسم الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sistersفي السوق النفطية عموما و منطقة الشرق الأوسط خصوصا كأكبر تنظيم احتكار يكارتل CARTAL على المستوى العالمي، و جاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكنا كاري ACHANANCARY باسكتلندا، وعرفت هذه الاتفاقية باتفاقية أكنا كاري، و قد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، و تركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفط و تقسيم الأسواق لصالح الشركات و حكوماتها الأم، و بذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط من ظهور أوبك وحتى عام 1985

لقد كان لمنظمة الأوبك دور كبير جدا في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية و الحد من سيطرتها على السوق النفطية، و ذلك من خلال فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ، ص، 199.

فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد و أسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية، ولقد ميزت هذه الفترة أي منذ نشأة الأوبك وحتى سنة 1985 ،حدوث أزمتين مهمتين جدا هما :أزمة 1973 وأزمة 1979.

الفرع الأول : نشأة أوبك.

أدت التخفيضات المستمرة و المتعمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار أسعار البترول الخام و بالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة و التي تشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية، و لقد أدى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار و ما يتعلق بها إلى التقارب فيما بينها و محاولة التوصل إلى تنظيم يحمي مصالحها فأنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC كجبهة موحدة للمنتجين.

ففي سبتمبر1960في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبيك)، و قد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي :السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق التأسيسي للمنظمة، و تسعى الأوبك لتنسيق و توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء و حماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.[1]

و يمكن رسم الخطوط العريضة الخاصة بالتسعير خلال الفترة (1960-1970) على النحو التالي :

1-تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء الأوبك في سبتمبر1960أن أي تعدي لمستقبلي الأسعار من قبل الشركات البترولية يجب أن يلقى قبولا من حكومات الدول المنتجة للبترول، و خلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل1962احتج أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد و درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل و ضرورة ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.

2-في نوفمبر1964اتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكرتا بأندونيسيا مع الشركات البترولية على :[2]

أ -تنفيق الأتاوة أي اعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز و تخصم من السعر المعلن وتدرج في الحسابات بهذه الصفة، كما تم تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية بمقدار0.5سنتا للبرميل.

[1]- ماجد بن عبد الله المنيف،" منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبيك)نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41 سنة2008،ص،71-73.

[2]- كامل بكري وآخرون، " الموارد و اقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986،ص،193.

ب -تطبيق الفرق بين الأسعار المعلنة و الأسعار المحققة من خلال منح الشركات تخفيض من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5 % سنة 1964، 7.5 % سنة 1965 و6.5 % سنة 1966، و بخلاف ذلك تجرى تخفيضات على النفط وفقا لدرجة كثافته.

1- في سنة 1973 جرت مفاوضات بين أعضاء OPEC مع الشركات البترولية بخصوص التخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا وانتهت إلى: OPEC

أ-تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي نتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.

ب- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض أنواع النفط الذي كثافته 27 درجة لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه، في حين أن البعض الآخر (كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيض عليه، وعموما و في جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975.

2- *سنة 1970 تمكنت ليبيا من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار 30 سنت للبرميل ورفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي 55 % بدلا من 50 %، وقد أدى ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران والسعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت20سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55 % في نفس السنة.

و قد ارتفع الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة 8.5 % سنة1970مقارنة بسنة1965،كما انخفض المعروض النفطي بسبب تخفيض ليبيا إنتاجها من النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية منذ1969 خصوصا في اليابان، أمريكا و أوروبا، و في ظل هذه الأوضاع التي سادت في السوق عقدت الأوبك اجتماعا في كاراكاس بفنزويلا في ديسمبر1970 و تم اتخاذ قرار عرف بقرار كاراكاس تضمن تطبيقا للإجراءات التالية :[1]

-لا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55 %.

- زيادة موحدة في الأسعار المحلية للنفط على أساس أعلى الأسعار التي يمكن الحصول عليها مع العمل على زيادتها بما يتناسب مع التحسن في ظروف سوق النفط، على أن تؤخذ درجة كثافة البترول والموطن الجغرافي للآبار بعين الاعتبار.

-وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة كثافة البترول.

[1]- كامل بكري و آخرون، مصدر سابق، ص193.

و خلال هذه الفترة استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط و اتفاقية لاجوس، أدت هذه الاتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين35 و52سنتا للبرميل و زيادة في نسبة الضريبة على الأرباح من 50% إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة بـ 2.5 % لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.[1]

و على إثر تدهور سعر صرف الدولار بعد إعلان و قف تحويل الدولار إلى ذهب سنة1970تكبدت الدول المنتجة و المصدرة للبترول خسائر كبيرة ما جعلها تطالب الشركات النفطية بتعويضها عن خسائر التخفيض في سعر صرف الدولار، و قد أسفرت المفاوضات بين الجهتين إلى عقد اتفاقية جنيف الأولى في ديسمبر 1972تم بموجبها اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية تأخذ في اعتبارها معدل تغير أسعار صرف الدولار مقابل9عملات رئيسية مما أدى إلى زيادة الأسعار المعلنة بمقدار 8.49 % حسب هذه الاتفاقية، إلا أن الأزمة الخانقة التي كان يمر بها الاقتصاد الأمريكي دفعت الولايات المتحدة إلى إجراء تخفيض آخر للدولار سنة1973بنسبة 10 % جعل دول الأوبك تدخل في مفاوضات جديدة مع الشركات النفطية أسفرت في يونيو1973بتوقيع اتفاقية جنيف الثانية تضمنت صيغة حسابية جديدة لتعديل أسعار النفط على أساس شهري.

الفرع الثاني: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1973 و1985.

أولا: الأزمة النفطية الأولى سنة 1973.

بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفوطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر1973اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70% ، و تم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية:[2]

1-حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.
2-إعطاء قيمة فعلية للبترول.
3-ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.
4-ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.

[1]- نفس المرجع، ص21 .
[2]محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص،20 .

5-تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات.

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا)بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية و المساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر1973 و تخفيضه شهريا بنسبة 5 % ابتداء من ديسمبر1973، و قد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى11.6دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 % إلى 85 % و دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.[1]

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تظافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث أزمة1973أهمها:

1-**انخفاض قيمة الدولار**: شهد الدولار الأمريكي إنخفاضاسنة1971بـ 8 % بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث أستمر في الانخفاض حتى سنة1973بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

2-**المنافسة العالمية على الطاقة** :إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أما موضعية صعبة نتيجة تقلص التموينات النفطية، فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة.

3-**تضاعف قوة الأوبك** :مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك13دولة :07دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ10مليون برميل ما مكن الأوبك من امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

ولقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وماله من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار وذلك من خلال:

أ-التخفيض من استهلاك الطاقة :سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من590مليون طن عام1973إلى561مليون طن سنة 1974.

[1]Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition Ellipses 1999, P47..

ب- **تكوين مخزون استراتيجي:** بسبب ماخلّفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية و التي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي و الذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها فقد تفطنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة90يوما حماية لنفسها من الضغوط.

ت- **تعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة:** أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

ث- **تشجيع الاستكشافات النفطية:** حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، و قد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.

ولقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية **والجدول رقم (1-1)** يوضح الزيادة في المداخيل لدول الأوبك.

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	22676
الكويت	1657	1900	7000	7500
قطر	255	409	1600	1700
الجزائر	700	300	3700	3375
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source: Abdelkader Sid Ahmed,« L'opep Passé présent et perspectives » ,Opu,1980, p139.

ثانيا : الأزمة النفطية الثانية سنة 1979

بعدسنة1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى و أن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة

لسعر بترولها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلائم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[1]

و في سنة 1979شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام1979ما أدّى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من6 مليون برميل إلى1.5مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، و في ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من12.7دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و تقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، و في ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى211.7 مليار دولار .[2]

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة1979في النقاط التالية:

1-انخفاض الإنتاج الإيراني :أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241.7برميل يومي سنة1978إلى 3167.9 سنة1979، و قد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران و بالتالي تأثر إنتاجه، و قد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار كما هو موضح في الشكل رقم (1-1).

2-**تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي** :إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.

الشكل رقم : (1-1) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-1985).

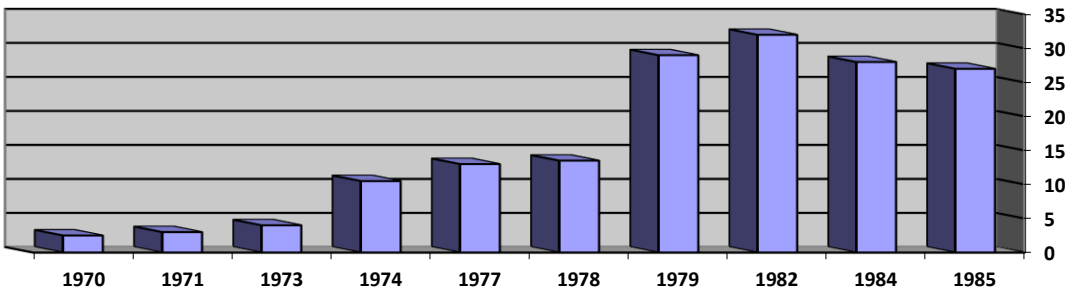

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك العدد 35سنة 2008متوفر على::www.opec.org

[1] صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"،مكتبة عين شمس،القاهرة، 2003،ص275.

[2] -Maurice durousset , Op_ cit, P 49.

المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 1986 و2000

لقد تميزت هذة الفترة بالأزمة النفطية العكسية 1986 التي خلقت أزمة حقيقية للدول المنتجة للبترول وأيضا أزمة 1998 والتي حدثت نتيجة عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب.

الفرع الأول: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986.

في عام 1982لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983بمقدار5.5 دولار للبرميل و عدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك و دفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى30.1 دولار للبرميل عام1983ثم27.5دولارسنة 1985.

وبداية من عام1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى13دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

الشكل رقم (1-2) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000).

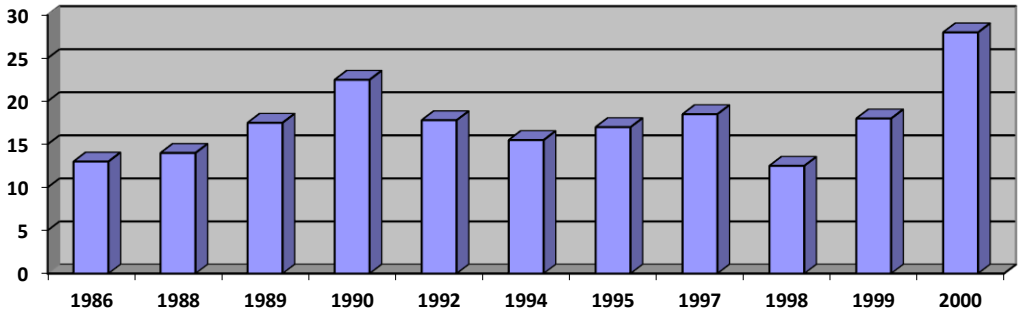

المصدر :تقريرالأمينالعامالسنويلمنظمةالأو ابكسنة2008، مرجع سابق.

و تعتبر أزمة سن 1986سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ127مليار دولار للفترة (1982-1985) ،[1] كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982-1986) حيث بلغت 134 مليار دولار و في نفس الوقت و نتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زاد تمن استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

[1]-Maurice durousset , Op_ cit, P, P 54.

و لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 تتمثل في:

1-**الغش الممارس بين أعضاء الأوبك** :في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، وحددت سقف الإنتاج بـ17مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200 ألف برميل في اليوم،كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب1.25مليون برميل في اليوم.[1]

2- **المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك** : إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.

3-**انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة** : عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41 % سنة1979إلى 30 % سنة1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8 % إلى 13% سنة1985.

و قد كان من نتائج أزمة 1986على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى71مليار دولار سنة1987أي ما يعادل 43 % من قيمتها بداية الثمانيات،كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة بحوالي 14 % عن مستواه سنة 1980، و شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر بـ11.6مليار دولار سنة1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى118مليار دولارسنة1986بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

و على إثر أزمة 1986عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة(1987-1989)تراوح السعر خلالها ما بين 14.2 و17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990إرتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى20دولار بين15 و16.6دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).

[1] -Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » , Ed Dahleb 1995, p171.

الفرع الثاني : الأزمة النفطية سنة 1998

في سنة1998تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25مليون برميل يومي إلى27.5 مليون برميل يومي، و قد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلىحدود12.3دولارللبرميل.

و أثرت أزمة النفط عام1998على اقتصاديات كافة الدول و على الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام1997إلى 1.8 % عام 1998. و ببداية 1999 [1] تحسّنت الأوضاع و ارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

المطلب الرابع : تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط بين 2000 و2012

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من مدى المضاربات التي سيطرت على السوق عام2000 و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط و الدول المستهلكة، والشكل(1-3) يوضح الزيادات الأربع في عام 2000 التي أقرتها الأوبك.

الشكل رقم (1-3) : الزيادات المقررة من طرف الأوبك سنة 2000.

(ألف برميل في اليوم)

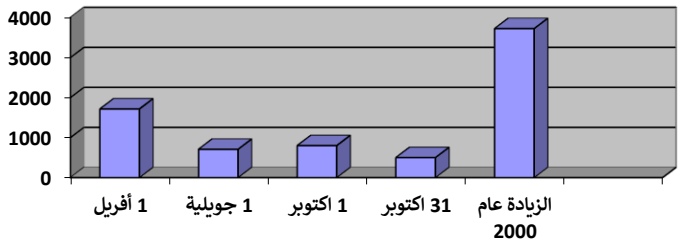

المصدر:تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبيك العدد27سنة2000متوفر على :www.opec.org

[1] تقريرالأمين العام السنوي لمنظمةالأوابك، العدد28سنة2001متوفرعلى:www.oapecorg.org

في مطلع سنة2001شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1دولار للبرميل لينخفض ب5.3دولار بسبب أحداث11سبتمبر2001 [1]، وشهدت السوق النفطيةعام 2002العديد من العوامل و التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.[2] و في عام 2003ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2دولار للبرميل، و يعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:[3]

1-الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

2-استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلادسنة2002

3-الاضطرابات العرقية و القبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

4-برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

و شهدعام2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من28دولار للبرميل عام2003ليبلغ معدل36دولار لبرميل ثم 42دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة2004ليتخطى حدود 50دولار في الربع الأخير لعام 2004.[4]

و قد شهدت سنة 2004عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها :[5]

1-الاضطرابات السياسية في نيجيريا و استهداف عمال النفط كل هذا أدّى إلى خفض الإنتاج بنحو 10 % سنة2004 .

2-المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8.3دولار للبرميل.

1- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.
2- إعصار إيفان في خليج المكسيك و التخوف من قدوم شتاء قارص.
3- تزايد معدلات النمو الاقتصاد العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند و دول جنوب شرق آسيا و غيرها.

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28 سنة 2001 متوفر على www.oapecorg.org:

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد29سنة2002متوفرعلى:www.oapecorg.org

[3]- التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة (2002-2003)،ص،127

[4]- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2005،ص،17-21.

[5]نفس المرجع ،ص3.

6-ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، و قد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

و استمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60دولار للبرميل حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك57.9دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر2005، و تخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف70دولار للبرميل خلال نفس السنة.

و في سنة2005بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 % ، ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى83.3مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5 % مقارنة بعام2004، ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى84.3 مليون للبرميل يوميا.

و بهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار و تذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية و زيادة درجة تذبذبها.[1]

و قد بلغت أسعار النفط سنة 2006أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة78دولار للبرميل في جويلية 2006لتنخفض إلى53.37دولار للبرميل بنهاية أكتوبر2006.

و قد تظافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط و الاضطرابات و أعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك و تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة .[2]

وشهدت سنة2007إستمرارا في ارتفاع الأسعار،إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90دولار للبرميل في نوفمبر2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى85مليون برميل يوميا.[3]

ووصل السعر سنة2008إلى92.7دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى113.5دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية و بدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال و المؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد32سنة2005متوفرعلى www.oapecorg.org .

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد33سنة 2006متوفرعلى www.oapecorg.org .

[3] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد34سنة2007متوفرعلى www.oapecorg.org .

في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط،[1] و استقر السعر سنة 2009 في حدود61دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.4 % مقارنة بعام 2008.[2]

و لعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام و تؤدي إلى تذبذبها، و أهم هذه العوامل تتمثل في:

1-**المضاربة:** و ذلك من خلال قيام المضاربين برفع و تخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة.

2-**الاضطرابات السياسية و الأمنية في دول منتجة للنفط** :ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض و العكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.

3-الكوارث الطبيعية و خصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك :حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار و العكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.

4-الطلب على النفط : ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.[3]

و في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46دولار للبرميل، و عرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45دولار للبرميل سنة2012.

المبحث الثالث: سوق النفط الدولية.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تتميز السوق النفطية عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة مهمة جدا تتوقف عليها اقتصاديات كثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل عدة منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية ومنها ما هي سياسية والعوامل

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35سنة2008متوفرعلى www.oapecorg.org .

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36سنة2009متوفرعلى www.oapecorg.org .

[3]- مهداوي هند وآخرون " الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر" ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان :الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، ص14.

السياسية تعتبر أهم محدد لسعر النفط،و لذلك فهذه السلعة قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية.

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر و فعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية و أنواعها:

الفرع الأول : تعريف الأسواق النفطية

السوق النفطية « هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ».[1]

« و هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق،هناك عوامل أخرى،كالعوامل السياسية،العسكرية و المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية ». [2]

و مما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي و الرئيسي في تنمية الاقتصاد و هو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض و الطلب.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

1- الأسواق الفورية للنفط: عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية :سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، و لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، و لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية للنفط و بالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة .[3]

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص142 .

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة،" انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،2008 2009،ص - 45 الشلف، الجزئر، 2008 .

[3]حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي" ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2006،ص247.

2- **الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):** عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي :بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول و مقرها لندن) في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما و لكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، و توفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل و تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

و قد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة1982مايقارب7.3ألف عقد ليرتفع إلى467ألف عقد خلال النصف الأول من عام2002، و هذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير عل حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكومبيوتر في نيويورك ،لندن وسنغافورة.

و يمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

أ -السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام،فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم و البائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه15يوما.

ب -السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة التزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري،سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

المطلب الثاني : خصائص الأسواق النفطية.

تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، و من ناحية أخرى تلعب الحكومات دورا غير مباشر في التأثير على استقرار سوق النفط و ذلك من خلال جملة من الإجراءات، و مما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط:

1- **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري** : ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة و المصدرة للنفط تنتج حقولها حوالي 85 % من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك،كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب

الأكبر من السوق النفطية،أما في الجانب الآخر فيرتكز عدد قليل من الدول المستوردة و هي الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي OCED ،حيث استوردت ما يقارب 22.8 % من حجم الواردات الكلية للنفط عام 2010.

2-**سوق التكامل الرأسي و الأفقي:** تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسى والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية و الشركات الوطنية للنشطات الصناعية النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب و لا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين سيتوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين هذه النشاطات ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3-**سوق التكتل (الكارتل و المنظمات و الهيئات) :** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، و قد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي، ثم تليها الهيئات و المنظمات الدولية، التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات.[1]

4-عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه لمصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

3- **تأثر السوق بالأسواق ذات الصلة الوثيقة :** تتأثر السوق النفطية العالمية بصورة مباشرة بسوق الناقلاتو تكاليف الشحن، و التي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، [2] مما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية و تؤثر تقلبات الطلب العالمي كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنفي النفط من الشوائب الكبريتية. [3]

المطلب الثالث :الطلب العالمي للنفط ومحدداته.

[1]- أمينة مخلفي،" أثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دارسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ط،1، 2012/2011،ص54.

[2]- سالم عبد الحسن أرسن،" اقتصاديات النفط "،الجامعة المفتوحة،طرابلس، 1999 ،ص166.

[3]- أمينة مخلفي، مرجع سابق،ص55 .

بعد دراستنا للأسواق النفطية وخصائصها سنتناول في هذا المطلب الطلب العالمي على النفط الخام والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول :مفهوم الطلب العالمي للنفط

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، و لعل تلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.[1]

و نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، و يعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها و من ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و بالتالي في الطلب على النفط.

الفرع الثاني :محددات الطلب العالمي للنفط.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1-النمو الاقتصادي العالمي :تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 % عام2000ليرتفع إلى 5.9 % عام 2004.

و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقدشهدعام2000إرتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى75.7مليون برميل يومي،أماسنة2004بلغ إجمالي الطلب على النفط82.2 مليون برميل يومي ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي .[2]

2-الاستقرار السياسي في العالم :يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت70 دولار للبرميل و ذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و الهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين

[1]- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم ، " اقتصاديات الموارد الطبيعية " ، بغداد 1992 ،ص320.

[2]تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبك، أعداد مختلفة.

و الآخر حول انقطاع إمدادات النفط، و على هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع.

3-المناخ :يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، و يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار25مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، و يرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى و الجنوبية الدافئة.

4-النمو السكاني : يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع و نمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، و يؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم و تطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة1950كان عدد سكان العالم2.5مليار نسمة استهلكوا11.7مليار برميل نفط، أما سنة1999بلغ عدد سكان العالم6 مليار نسمة استهلكوا 96.2مليار برميل نفط، و يتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة2050إلى9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي200مليار برميل نفط.[1]

و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا و متكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج و الدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18 % من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70 % من بترول العالم، أما بقية سكان العالم و الذين يشكلون 72 % فإنهم يستهلكون 30 % فقط من بترول العالم.

5-**أسعار السلع البديلة** : تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط،إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول و بالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض و تراجع الطلب على النفط، و من أهم السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري،الغاز الطبيعي،الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية.

المطلب الرابع : العرض العالمي للنفط ومحدداته.

سنتناول في هذا المطلب العرض العالمي على النفط الخام و العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول :مفهوم العرض العالمي للنفط.

[1]- صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة أخبار النفط والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000،متوفرة على الموقع التالي:www.moenr.gov.ae.

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين و خلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد،[1] و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

الفرع الثاني : محددات العرض العالمي للنفط.

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض و تختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، و أهم هذه العوامل نجد:

1-الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية :تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2-السعر :تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3-المستوى التكنولوجي و التقني لأدوات الإنتاج :يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4-المصادر البديلة للنفط وأسعارها :تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5-الحروب و الأحداث السياسية :كانت و مازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة1973ثم1979، 1986.

6-السياسات النفطية للدول المنتجة :تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:[2]

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم ، مرجع سابق، ص311.

[2]- للمزيد أنظر حسين عبد الله "مستقبل النفط العربي"، مرجع سابق، ص64.

أ- سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر و المتطلبات المالية على العرض.

ب -سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه و بين الطلب عليه و ذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

ج- سياسة تثبيت الأسعار(ابتداء من عام 2000) : تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع و انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل500ألف برميل /يوميا.

خاتمة الفصل الأول:

إن تحليل و دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط و العوامل المؤثرة فيها يرتكز أساسا على دراسة الأسواق النفطية و أطرافها من دول منتجة (العرض البترولي) وأخرى مصدرة (الطلب البترولي)، بالإضافة إلى دراسة أهم الأزمات التي حدثت خلال هذا التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم مسبباتها ونتائجها على أطراف السوق المختلفة.

إن السوق النفطية بدأت بسوق احتكارية من طرف الشركات النفطية الكبيرة و التي استطاعت بفضل توسعها أن تسيطر على السوق النفطية إلى أن ظهرت منظمة تدافع عن حقوق البلدان النفطية و هي منظمة الأوبك و التي شكلتها في البداية خمسة دول نفطية ، و لقد استطاعت هذه المنظمة حفظ حقوق أعضائها في السوق النفطية خاصة خلال السبعينات.

تعتبر سنة 1973م بمثابة منعرج هام في الصناعة النفطية، فقد كانت بداية للدولة المالكة و المنتجة للبترول من امتلاك المبادرة وتولي زمام الأمور فيما يخص تسعير النفط و إعطائها للثروة النفطية قيمتها الحقيقية.

إلا أنه بعد ذلك وبعد بروز بلدان أخرى منتجة منافسة خارج الأوبك ، بدأت ظهور منافسة كبيرة في الإنتاج حتى من داخل الأوبك أدى إلى حدوث أزمة 1986 وما كان لها من تأثير كبير على السوق النفطية ، و أيضا أزمة 1998 وانخفاض الأسعار نتيجة اختلالات في العرض والطلب العالميين على النفط ، لكن بفعل تزايد الطلب العالمي –وخاصة من طرف بلدان شرق آسيا- تحسنت هذه السوق وبدأت الأسعار في الارتفاع ، أدى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة والمنتجة للنفط وزيادة مداخيلها بشكل غير مسبوق.

إن السوق النفطية تبقى مرهونة بالعديد من العوامل المتحكمة فيها و المتمثلة بالإضافة إلى الجانب التجاري، الجانب السياسي و الذي يمثل متغيرا فاعلا في السوق النفطية وآفاقها.

الفصل الثاني

ماهية التجارة الخارجية

الفصل الثاني: ماهية التجارة الخارجية

تمهيد

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

يتناول هذا المبحث مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها وأسباب قيامها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وهيكلها

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

التجارة في **اللغة**: تعني: <<تقليب المال لغرض الربح وهي حرفة التاجر، والتاجر هو الذي يبيع ويشتري أو الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف بشرط أن تكون له أهلية الاشتغال بالتجارة، ونقول عن الرجل تجر أو اتجر إذا مارس البيع والشراء >>[1].

والتجارة في **الاصطلاح**: التجر هو التصرف بالبيع والشراء لتحصيل الربح.

وفي **تعريف آخر**:<< التجارة هي تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح>>.

ويقول ابن خلدون: << أعلم أن التجارة محاولة الكسب لتنمية المال بشراء السلع بالرخص والبيع بالغلاء وذلك القدر النامي يسمى ربحا، والمحاولة لذلك الربح إما بأن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة السوق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقلها إلى بلد آخر تنفق (أي يروج) فيه تلك السلعة أكثر من البلد الذي اشتراه فيه فيعظم ربحه>>[2].

ومن الناحية **الاقتصادية**: تنوعت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها وقد عرفت:

1. تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن

[1]- بلغداسي إيمان: أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013-2014،ص31.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2004، "موسوعة الإدارة العربية الإسلامي، المجلد الخامس، ص221.

سياسات التجارة التي تطلقها دول العلم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول مختلفة.[1]

2. التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة.[2]

3. وتعرف بأنها: <<المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع و الأفراد، و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد و يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تفطن وحدات سياسية مختلف>>.[3]

4. وتعرف أيضا بأنها: <<عبارة عن حركة مجموعة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دولية>>.[4]

الفرع الثاني: هيكل التجارة الخارجية.

يتكون هيكل التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية:

1-الصادرات: هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

وبما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تصنيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.[5]

وتقسم الصادرات إلى نوعين:

- ✓ الصادرات المنظورة: تتمثل في السلع الملموسة كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية مثل البترول والآلات.
- ✓ الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في الخدمات (غير ملموسة) مثل:

-خدمة النقل الدولي "النقل الجوي والبحري والبري".

[1] - محمد أحمد السرياني، التجارة الخارجية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009، ص08.

[2] - نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008،.

[3] - جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص11.

[4] - محمد بن إبراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2009، ص49.

[5] - أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص.

-خدمات التأمين الدولي.

-خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية.

-خدمات المصرفية العالمية

-حقوق نقل الملكية الفكرية على وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

2-الواردات: عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات أجنبية إلى السوق الوطنية.

وتنقسم هي الأخرى إلى:[1]

- ✓ الواردات المنظورة: وهي الواردات الملموسة كالسلع.
- ✓ الواردات غير المنظورة: تتمثل في الخدمات.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[2]

1. يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولها تضاعف في حجم السكان وذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، و المواد الخام و غيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.
2. زيادة معدّل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية.
3. تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتفريغ فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.
4. القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.
5. القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة في الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.
6. القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

[1]- زوال الحبيب: تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة البليدة، 2004،.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2001، ص ص: 376،.

7. القدرة على الحصول على التقنية ولتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

8. إنّ الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى الدول و من ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية)، وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.

9. إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

10. إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجي، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية.[1]

المبحث الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية، كما تتأثر هاته الأخير بمجموعة من العوامل.

المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:[2]

-**التخصص الدولي:** إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

- **تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية:** إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تملك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

[1]- عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص 376.

[2]- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص13.

- **اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى:** يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها أمّا الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

-**اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

-**اختلاف الميول والأذواق:** فالمواطن المحلي يفضل الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:[1]

1. **مستوى التنمية الاقتصادية:** حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة الخارجية على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في الاقتصاديات المتطورة و المتقدمة وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
2. **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي**: هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي و العالمي، فالاقتصاد المحلي و لكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية للاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعة، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية، و كذا على استهلاكها من جهة أخرى.

3. **سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول**: تركز مصادر الثروة في بعض الدول و الذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط و الفحم والحديد، و تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أ امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[2]

[1]- عبد الباسط عبد الوفاء، التجارة الخارجية، دار النهضة العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص14.

[2]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص14.

4. **حجم الدولة**: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول صناعية.
5. **العامل السياسي**: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.
6. **الندرة النسبية**: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض و المطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجتها أو تصدير ما يفيض عن حاجاتها.
7. **الرواج والكساد الاقتصادي**: فالرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.[1]
8. **التجارة ونفقات النقل**: تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته يؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، عكس ما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الخارجية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل.[2]

المطلب الثالث: مشاكل التجارة الخارجية.

تواجه التّجارة الخارجية مشاكل متعددة ومتنوعة:

الفرع الأول:المشاكل داخل الدولة الواحدة للتجارة الخارجية.

تواجه التجارة الخارجية مجموعة من العقبات الداخلية الحادة التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي للدول المعنية حيث تتصل هذه العقبات عادة بالإنتاج الوطني والتمويل والمدفوعات الدولية والنقل وسوف نتطرق لكل واحدة على حدى.[3]

- ✓ **المشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي:**

يعتبر الإنتاج المحلي المنبع الذي ترتوي منه التجارة الخارجية وهو الدخل الأساسي لتنمية أو إضعاف طاقة الدولة التصديرية، و يعتبر من أهم العوامل التي يمكن عن طريقها أن تحدد هل الدولة مصدرة أو مستوردة؟

وتتلخص المشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي فيما يلي:

-نقص مستلزمات الإنتاج.

[1]- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 200، ص22

[2]- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 200، ص22

[3]- بوكونة نورة، طرق تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 60-61.

-تدني مستوى جودة المنتجات.
-ارتفاع تكاليف الإنتاج.
-صعوبة تحديد حجم الفائض التصديري.
-اختلال هيكل الإنتاج التصديري.

✓ **المشاكل المرتبطة بعملية التمويل:**

تؤثر مشكلة التمويل على التجارة الخارجية من وجهتين:

الأولى تنصل بعملية تمويل الإنتاج القومي ذاته باعتباره المصدر الذي تستسقي منه الدول صادراتها والثانية تتصل بالتمويل المرتبطة بالتجارة.

أ- **مشكلة تمويل الناتج المحلي:** إن من المشاكل الأساسية التي تصادف الإنتاج المحلي ومن ثم تحديد حجم الفائض الموجه للتصدير مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة للتمويل، أو ما يسمى بمشكلة تراكم رأس المال.

وهذا النقص ناتج عن دعم الاستقرار السياسي وضعف الثقة والأمان وخاصة في ظل توجه المختلفة نحو العمل على تحررها أدى إلى تضارب في المصالح مع الدول المتقدمة، وبالتالي ضعف حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدول نتيجة السيطرة والتأميم والمصادرة والتجميد وما إلى ذلك من معوقات.

ب- المشكلة المتعلقة بتمويل التجارة: تعتبر هذه القضية أحد العناصر الأساسية التي قيدت من قدرة الدولة النامية على توسيع نطاق تجارتها الخارجية، فانخفاض كفاءة خدمات التمويل المرتبطة بالتجارة والمدفوعات قد أثر سلبا على تجارة الدول النامية من ثلاث أوجه:[1]

-التأثير على قدرة المشروعات المتوسطة والصغيرة على المساهمة في التجارة الخارجية.

-التأثير على المنافسة الفعالة مع المصدرين على مواردهم الذاتية في ظل نقص التمويل المتاح قد جعلهم أقل قدرة على طرح منتجاتهم بأسعار تنافسية أ تمويل أي توسع منتظر في حجم صادراتهم.

وتكمن العوامل التي تساهم في نقص الخدمات التمويلية المرتبطة بالتجارة الخارجية في البلدان النامية فيما يلي:

[1]- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 61.

-عدم كفاية المصادر المالية المطلوبة لتمويل عمليات التجارة الخارجية في سوق الخدمات المالية الوطنية.

-ارتفاع تكلفة عمليات التمويل كنتيجة لقصور في أنظمة الاتصالات أو لنقص المعلومات المتعلقة بالأطراف الأخرى في العملية التجارية كالبيانات الخاصة بالائتمان.

-القيود التنظيمية التي يتمثل أهمها في القيود المفروضة على العامل في الصرف بما يعوق استخدام أساليب للتمويل والدفع القائمة أو في احتكار الدولة لخدمات تمويل التجارة.

-عدم توفر الخبرات المالية المتخصصة لدى بيوت التمويل.

الفرع الثاني: المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الخارجية.

يقصد بها تلك العقبات المرتبطة باحتلال ميزان مدفوعات الدولة فمن الأهداف الاقتصادية الجوهرية الموجودة من أية خطة للتجارة الخارجية معالجة الاختلال الحادث في الميزان التجاري والوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وقد يؤدي العجز المستمر في الميزان التجاري إلى أمرين هما:[1]

أ-ارتفاع حجم الاستدانة من العالم الخارجي لسد هذا العجز وبالتالي ازدياد عبء خدمة الدين الخارجي أقساط القروض والفوائد، الأمر الذي أدى إلى توسيع حجم العجز من العالم الخارجي.

ب-اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل وذات الفائدة المرتفعة لتغطية جانب من العجز في الميزان التجاري ويعتبر هذا النوع من القروض مظهرا من مظاهر الاختلال في ميزان المدفوعات لأنه يعد بمثابة بنود موازنة لتحقيق حالة مؤقتة من التوازن مع العالم الخارجي.

الفرع الثالث: تنوع المشاكل بين الدول للتجارة الخارجية.

و من أهم المشاكل الخارجية تلك المتصلة بطبيعة الأسواق الخارجية وتقلبات أسعار الصرف، والقيود أو الحواجز الجمركية وعقبات النقل الخارجي وسوف نتطرق لكل واحدة على حدى.

1. **المشاكل المرتبطة بطبيعة الأسواق الخارجية:**[2] إن استبدال خطط التبعية الاستعمارية بخطط التبعية الاقتصادية من الدول المتقدمة بنيت عليها تقسيم السوق العالمية إلى مركز وأطراف مركز تحتله الدول المتقدمة و أطراف تشغلها الدول النامية فالدول النامية تعتبر مستودعا رئيسيا للثروات

[1]- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص62.

[2]- بوكونة نورة، المرجع السابق، ص ص 63-64.

الطبيعية والمواد الخام في العالم، و تعتبر سوق للتصريف نحو ثلاث أرباع سكان العالم و بالتالي أصبح ينظر إليها على أنها مجرد حقول أو مناجم أو غابات للمواد الخام وسوقا رائجة لتصريف منتجاتها.

و صادرات الدول النامية لا تتسم بالتخصص الشديد فحسب، و إنما أيضا بعدم تنوع أسواقها، إذ أنها إما توجه لتغذية صناعات دول متقدمة معينة إن كانت في شكل مواد خام أو تخصص مباشرة لاستهلاك شعوب هذه الدول.

2. **اختلاف مشاكل تقلبات أسعار الصرف الأجنبي:** يشكل سعر الصرف أهمية خاصة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعد انعكاسا للعلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الوطنية و رمزا لكل دولة يظهر درجة قوتها أو نفوذها الاقتصادي و العالمي.

بعد إيقاف العمل بقاعدة الذهب الدولية وسيادة نظام التعويم المدار للعملات الأجنبية منذ بداية السبعينات و حتى الآن ففي رحاب هذا النظام الأخير تتقلب أسعار صرف العملات من وقت لآخر و هو ما يؤدي إلى تقلبات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية بالمقارنة بمستويات الأسعار العالمية، حيث تحدث هذه التقلبات الأخيرة حركات نمو و انكماش في قسم الصادرات و الواردات ولا شك فإن هذا الاختلال سوف يرتب عليه عدم استقرار في أحوال التمويل الدولي في العالم.

3. **اختلاف مشاكل القيود الجمركية:** يخص موضوع القيود الجمركية بنصيب كبير من اهتمام كتاب التجارة الخارجية لما له من تأثير كبير وواضح على مدار حركة سلع التجارة الخارجية، حيث أن هذه القيود تدور مع التجارة الخارجية وجودا ذلك أن وضع هذه القيود يفترض بداية قيام التجارة الخارجية فإذا ما انعدمت هذه التجارة لا تقوم لتلك الحواجز القائمة.

و قد تفرض هذه القيود المتمثلة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة و نظام الحصص في كثير من الدول بل أن بعض الدول تمنع من استيراد سلع معينة وقد يكون الغرض من هذه القيود هو الحصول على إيراد للخزانة وحماية صناعة معينة.

4. **اختلاف المشاكل الخاصة بالنقل الخارجي:** من المشاكل المرتبطة بالنقل الخارجي ما يلي:[1]

-صعوبة الحجز في الميعاد الملائم.

-وصول البضائع إلى التاجر في وقت غير ملائم.

-النقل بأساليب غير ملائمة.

[1]- بوكونة نورة، المرجع سابق، ص64.

-احتكار أساليب النقل الدولي كالتحكم في سعر خدمة النقل، و درجة وجودها ومواعيدها.

-المشاكل المرتبطة بالموانئ الأجنبية كحدوث حالة تكدس في موانئ الدول الأجنبية.

المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية في الجزائر.

لقد عرفت التجارة الخارجية نموا متزايدا منذ الحرب العالمية الثانية، ورغم أزمة السبعينيات من القرن الماضي التي قلصت من حجم النمو السنوي فإن التجارة الخارجية قد حافظت نسب نمو مرتفعة، و لإعطاء نظرة عن اتجاهات التجارة الخارجية الجديدة سوف نستهل بمرحلة الثمانينيات إلى غاية بداية الألفية الثانية.

المطلب الأول: تطوراتجاهات التجارة الخارجية

الفرع الأول: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد الثمانينات.

تميزت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي بمجموعة من المتغيرات انعكست على التجارة الخارجية لكل الدول المتقدمة و النامية، و تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي،كما عرف عقد الثمانينيات تزايد وتيرة احتكار و تدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة.

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينيات طرحت من جديد الخطر الجاثم داخل النمط التقليدي للتقسيم الدولي للعمل والمتمثل في التناقص الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة و النمو البطيء في صادرات المواد الأولية.

و لا يبدو في ظل هذه الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية أن هناك بوادر تحسن التبادل التجاري للدول النامية، إذ أن التوقعات و مؤشرات التجارة الخارجية للنصف الثاني من عقد الثمانينيات تخفي وراءها الكثير من الصعوبات التي تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للدول النامية.

ففي السنوات الأخيرة وبسبب السياسة الصناعية تحولت التجارة الخارجية إلى عائق، لذا فإن تدني معدلات التجارة الخارجية و تقيدها هو نتيجة لتدني النمو الاقتصادي العالمي، فالتباطؤ الواسع في معدلات النمو الاقتصادي مسؤولا بالدرجة الأولى عن هبوط متوسط معدل النمو السنوي لحجم التجارة الخارجية من 8% خلال الستينيات إلى 5,7% خلال السبعينيات وإلى 2,7% خلال النصف الأول من الثمانينيات من القرن الماضي.[1]

[1]- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006،ص ص16-17.

الفرع الثاني: اتجاهات التجارة الخارجية خلال عقد التسعينات.

عرفت التجارة الخارجية خلال عقد التسعينيات تقلبات متعددة ففي سنة 1991 نمت التجارة العالمية بـ 5.3% و بـ 6% في سنة 1992 مقابل انخفاض في معدل الناتج العالمي من 1.6% إلى 0.7% بين عامي 1990 و1992، وبذلك زاد حجم التجارة العالمية في عام 1992 بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج في البلدان الصناعية (1.5%)بنحو أربع مرات، وعلى الرغم من ذلك فهذه المعدلات اقل مما كانت عليه في السنوات الأخيرة من عهد الثمانينيات وهذا يعكس ظروف الكساد التي سادت في البلدان المتقدمة،إذ سجلت في عام1995 ادني مستوى نمو(0.9%)منذ كساد عام 1982،مع وجود تفاوت في الأداء الاقتصادي بين هذه الدول،وفي عام1991 انخفض الناتج العالمي بنسبة تقدر ب0.3%وكان هذا أول انخفاض يسجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. [2]

وأدى التراجع الكبير في سرعة نمو الإنتاج في بعض البلدان الصناعية الكبرى إلى تخفيض الطلب على السلع المتداولة، فضلا عن تراجع معدلات النمو في البلدان النامية، باستثناء بلدان شرق أسيا التي بدأت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي في عامي (1991،1990) لذا شهدت حالات انكماش في الأنشطة الاقتصادية مع بدء العمل بسياسات نقدية وضريبية متشددة، وعلى الرغم من زيادة الإنتاج في البلدان النامية بنسبة 4.5% في عام 1992 إلا أن

هذا النمو يحقق فروقات مهمة بين مختلف المناطق النامية.[1]

الجدول رقم (01) الناتج العالمي لمدة (81-1997) (التغيرات بالنسبة المئوية)

الإقليم-البلد	94	95	96	97	98
العالم.	2.8	6.4	2.9	3.2	2
دول الرأسمالية.	2.9	6	2.5	2.7	1.8
الو-م-ا.	4.1	2	2.8	3.8	2.3
اليابان.	0.5	0.8	3.9	0.9	1.3-
الاتحاد الأوروبي.	2.8	2.4	1.7	2.5	2.6
أوروبا الوسطى والشرقية.	3.1	2.7-	1.6-	1.4	2.6
الدول النامية.	3.1	5.2	5.9	5.4	2.3
أمريكا اللاتينية.	0.7	0.9	3.6	5.2	3.1
إفريقيا.	2.7	2.7	4.6	3.3	3.7

[2] الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ،نيويورك ،1996 ،ص1.

[1] الاسكوا ،مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ،الأمم المتحدة نيويورك ،1992،ص08.

غرب أسيا.	0.8-	3.1	3	5.9	-
أسيا.	3.7	6.3	7.1	8.8	1.8
الصين.	9.9	10.2	9.6	-	6
جنوب أسيا.	07	7.1	6.2	4.9	1.7

المصدر: الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية، في العالم 1996 نيويورك، ص15.

إضافة لانكماش نمو الإنتاج العالمي، هناك عوامل أخرى تقف وراء فتور التجارة الخارجية كالأحداث التي وقعت في الخليج والتغيرات في شرق أوروبا، وانخفاض معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية بنسبة 2.3% عام 1992.[2]

الفرع الثالث: اتجاهات التجارة الخارجية في بداية الألفية الثالثة.

تميزت سنة2001 بانخفاض في الإنتاج العالمي والتجارة الخارجية فقد بلغ معدل الإنتاج العالمي أدنى مستوياته منذ 1982 حيث وصل إلى 1.5% كما انخفضت التجارة الخارجية إلى 1.5% بعدما كانت11%في سنة2000 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الاستثمارات خلال سنة 2001 بأمريكا الشمالية (-3 %)بعدما كان 10% من سنة 2000.

لعل هذه الانخفاضات التي عرفها الإنتاج العالمي والتجارة الخارجية خلال سنة 2001 ترجع أساسا إلى أحداث 11سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي مست اغلب القطاعات في كل المناطق باستثناء بعد دول أسيا[1].

والجدول الموالي يوضح نمو صادرات السلع والخدمات لمدة (99-2002).

الجدول رقم (02). صادرات السلع والخدمات (99-2002). (مليار دولار%) .

.	القيمة التعبير السنوي.				
السنوات	**2000**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
السلع	5.984	6.5	**04**	**13**	**4.5-**
الخدمات.	1.485	6.5	**03**	**06**	**0.5-**

[2]الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص4.

[1]- حشماوي محمد،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ،مرجع سبق ذكره ،ص236.

Source : Fmi, perspective de l'économie mondial, 2002, p10.

تبين هذه الأرقام أن معدلات نمو التجارة الخارجية في السلع والخدمات كانت سالبة خلال سنة 2001 و2002 حيث وصلت إلى 4.5% في السلع و-0.5% في الخدمات سنة 2001،واستمر إلى التقهقر سنة 2002 حيث كان -4% سنة 2002 في السلع.

وترجع هذه الاتجاهات الجديدة للإنتاج والتجارة الخارجية إلى عدة عوامل أهمها[2]:

1- انخفاض الإنفاق في قطاع التكنولوجيا للإعلام أدى إلى انخفاض في تجارة التجهيزات المكتبية وأجهزة الاتصال.

2- تأثير انخفاض الإنتاج العالمي على مجموعة من القطاعات الأساسية كالحديد و الصلب.

3- انخفاض سعر البترول ب9% أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات ب8%.

4- انخفاض صادرات الدول النامية من المنتجات الصناعية بحيث انخفضت صادرات المنسوجات من3.1% من التجارة العالمية إلى 2.1%.

المطلب الثاني: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة احتكار التجارة الخارجية.

تميزت فترة ما بعد الاستقلال باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، و ذلك نتيجة لقلة المداخيل بالعملة الصعبة و التخفيض من الواردات و زيادة الصادرات .

<u>أولا</u> : نظام الواردات:

تميزت المرحلة ما بين 1970 و 962 بتدخل الدولة في النشاطات التجارية الخارجية ، بالاعتماد على مبادئ التخطيط و التوجيه ، حيث احتكرت استيراد المواد الواسعة الإستهلاك كالقهوة ، و السكر ، و الشاي ...الخ ، و تصدير بعض المنتجات التي تحقق فيها فائض كالزيتون ، و الزيت ...الخ . و لكن خلال هذه المرحلة لم يكن هناك احتكار مطلق للتجارة الخارجية، حيث اعترفت الدولة بوجود قطاع خاص في هذا المجال. مما أدى في سنة 1964 بتأسيس فرق مهنية للشراء هدفها جمع المستوردين الخواص الذين كوّنوا مؤسسات ذات رأسمال عمومي . و من جهة مقابلة قامت الدولة في 1978/02/11 بالتأكيد على احتكارها للتجارة الخارجية و ذلك بموجب القانون 02-78 و الذي تضمن النقاط التالية :

[2] omc ,rapport annuel,2001,p12

- تأميم التجارة الخارجية أي تأميم كل المبادلات مع الخارج بما فيها عقود البيع و الشراء للسلع و الخدمات
- إلغاء الوسطاء أي أن التعامل يكون مباشر بين المؤسسة العمومية المتمتعة بالامتياز و مؤسسة عمومية أجنبية.
- نقص الاتفاقية مع المؤسسات الأجنبية و هذا من خلال إتباع المؤسسات المحتكرة في مبادلاتها مع الخارج جملة من الشروط هي :

- ❖ تلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .
- ❖ احترام الهوامش المحددة من طرف الحكومة .
- ❖ تطبيق أسعار ثابتة.
- ❖ العمل على سير الاحتكار .
- ❖ القيام بتطبيق أنواع الرقابة من طرف الهيئات المعنية بالاحتكار .

ثانيا : نظام الصادرات.

أكّدت التعليمة 74-11 بتاريخ 1974/01/30 على تحرير تجارة الصادرات و رفعت تطبيق احتكار الدولة على هذه الأخيرة إلا في بعض الحالات الخاصة أين تمنع بعض المواد من التصدير.

و حسب ما جاء في القانون 78-02 في مادته الأولى حول احتكار الدولة للتجارة الخارجية : كل الصادرات من أملاك و لوازم و خدمات تعتبر من مهام الدولة ، هذا ما يبين أن كل عقد يتم مع مؤسسة أجنبية لا يتم إلا بتدخل الدولة أو جهاز تابع لها .

لكن خلال الثمانينيات عمدت الدولة إلى ترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات و ذلك من خلال :

- ✓ **التشجيعات الجبائية :** فقانون المالية لسنة 1986 أتى بإعفاءات جبائية حيث أن حساب الضريبة على النشاط الصناعي و التجاري يجب أن يقيم رأس المال خارج الصادرات أما الإعفاء الثاني فيتمثل في الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج التي تستفيد منها الصادرات .
- ✓ **التشجيعات من ناحية الأسعار** : إن المرسوم 86-46 بتاريخ 1986/12/24 قد أكد على إمكانية المساعدة في ترقية الصادرات و تقديم إعانات للأسعار .

الفرع الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، و انخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، أصبحت بلادنا غير قادرة على تغطية وارداتها و تسديد خدمات الديون التي تفاقمت خلال هذه المرحلة. و هذا ما أدى إلى

وجوب إعادة جدولة الديون الخارجية ، حيث ارتفعت معدلات خدمة الديون الخارجية إلى 78% مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان و زيادة نسبة البطالة ...

و نظرا لتفاقم الوضع دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي FMI[1]، للحصول على قروض للتخفيف من العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري الذي كان في عجز دائم. حيث قامت حكومة الجزائر بإبرام عقد Stand By مع الـ FMI بتاريخ1989/05/30 ، الذي نص على ضرورة ترشيد السياسة النقدية و التخلص من عجز الميزانية و تخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية ، و كذا إضفاء نوع من المرونة على الأسعار و رفع احتكار الدولة بإدخال ميكانيزمات جديدة لتسيير قطاع التجارة الخارجية.

أولا: نظام الواردات: [2]:

في أوت 1990 و بموجب المادة 41 من قانون المالية التكميلي ، و في فيفري 1991 بموجب مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية و التي تتحدد من دون التمييز بين متعامل من القطاع العام أو الخاص ، أصبح البنك المركزي هو المنظمة الوحيد للتجارة الخارجية ، و هذا ما جعل بالسوق الجزائرية تصبح مكدسة بالمواد الاستهلاكية المستوردة ، و النتيجة كانت الاستمرارية في المديونية نظرا لتناقص العملة الصعبة و هذا ما أدت بالحكومة للتدخل لتوجيه و تأطير عمليات التجارة الخارجية حسب الإمكانيات الوطنية من العملة الصعبة .

و بهذا أصبح التمويل من صلاحيات الدولة، بعدما كان من صلاحيات البنك . كما عمدت الدولة إلى إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص استيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم :

1) المواد الإستراتيجية و المتعلقة بالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية و كذا عوامل الإنتاج.
2) المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار والتي تستفيد بدورها من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية أو متعددة الأطراف.
3) المواد الممنوعة من الاستيراد و التي تظم المواد التي لا يمكنها الاستفادة من العملة الصعبة إلا باستعمال الحساب الخاص.

و في المرحلة ما بين 1993 و1992 تم تخصيص جزء هام من عائدات المحروقات لتسديد الديون الخارجية و هذا ما سبب عجز في توفير الحاجيات الوطنية . كما أن عملية الإصلاح الاقتصادي و نتيجة

ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C -documents du ministère du commerce - 1995 [2]2

لمحدودية الموارد أدت بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي طلب من الجزائر إعادة جدولة ديونها الخارجية

فالمفاوضات مع FMI ابتداء من أفريل 1994 أدت إلى اتفاق دولي بمقتضاه تم الاتفاق على برنامج لتصحيح هيكلي ، و الذي نص على ما يلي :

- تطوير القطاع الخاص.
- تشجيع الاستثمار.
- التقليص من تدخل الدولة .
- تحرير التجارة الخارجية

ثانيا: نظام الصادرات :

فيما يخص صادرات الجزائر فإنه باستثناء بعض المنتوجات الإستراتيجية التي بقيت ممنوعة من التصدير فإن باقي المنتوجات قابلة للتصدير .

فعملية التصدير تدعوا المصدر الجزائري إلى إتباع الإجراءات القانونية التالية :

- ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C -documents du ministère du commerce - 1995

- إجراءات التوطين البنكي و التي نص عليها القانون الصادر عن بنك الجزائر ، و يعرف التوطين على أنه العملية التي تسمح للمصدر المقيم أن يختار بنك معين يتعهد من خلاله بالقيام بكل الإجراءات البنكية .

- و في القانون 22/94 الصادر في 1994/04/12 حددت نسبة إيرادات التصدير خارج المحروقات و المواد المعدنية التي لها حق في تسجيل الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين .

- القانون 13/91 الصادر في 1991/08/14 و المتعلق بإجراءات التوطين و القواعد المالية الخاصة بالصادرات خارج المحروقات حيث تخضع صادرات السلع للبيع VenteFerme أو عن طريق ودائع و كذا تصدير الخدمات للخارج بالدفع المسبق .

الفرع الثالث : بنية المبادلات الخارجية الجزائرية.

لقد أكدت الجزائر على التزامها بتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية بدءا بتحرير التجارة الخارجية و الخوصصة ، و هذا إتباعا لبرنامج صندوق النقد الدولي ، و الذي حث على ضرورة الإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات .

أولا : بنية الواردات.

يبين الجدول رقم (1) تطور الواردات في الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2006+9أشهر . حيث نلاحظ من الجدول أن مواد التجهيز تحتل المرتبة الريادية من حيث الاستيراد خاصة مواد التجهيز الصناعية و التي تكاد تصل إلى 100% من إجمالي مواد التجهيز. كما عرفت هذه الأخيرة نموا ملحوظا في قيمة الواردات حيث بلغت سنة 2005 ذروتها لتصل إلى حوالي 41.51% ، و يفسر هذا الارتفاع بزيادة الإنتاج الوطني من المواد الاستهلاكية تبعا لسياسة الخوصصة و ظهور مجموعة من التسهيلات أعطت نوع من الديناميكية لنشاط المؤسسات الوطنية بعدما كانت النسبة في 1994 تعادل 26.67% أي بزيادة 14.84% و هذا بسبب زيادة الإنفاق على بعض المنتوجات الأخرى كالمنتجات نصف المصنعة و المواد الاستهلاكية و الطاقة و الزيوت و مواد التجهيز الفلاحي ، و بالنسبة لمواد التجهيز الزراعية فقد عرفت بدورها ارتفاعا من سنة لأخرى ففي سنة 1994 كانت نسبتها تعادل 0.35% لترتفع فيسنة 2005 إلى78 % و سنة 2006+9شهور لتصل إلى0.64%.

هذا الضعف في استيراد مواد التجهيز الزراعية لا يرجع بالضرورة إلى وجود إمكانيات تجهيز معتبرة في هذا المجال و إنما لنقص الاهتمام بهذا القطاع الهام و الحساس . و الزيادة المسجلة تدل على أن السلطات المعنية بدأت تهتم بهذا القطاع.

أما المواد الغذائية فتبقى نسبتها مرتفعة نسبيا نظرا:[1]

- لضعف الإنتاج الزراعي لقلة الاهتمام بهذه القطاع .
- لغياب جهاز إنتاجي فعال يستطيع تلبية حاجيات المستهلكين .
- للظروف الطبيعية التي لا تساعد على إنتاج بعض المنتوجات الضرورية كالقهوة و السكر مثلا.

و على مستوى إجمالي الواردات فهي لا تتعدى 11 مليار دولار حيث عرفت في الفترة ما بين 1994و 2006+9شهور ارتفاعا بمقدار 11.640 مليون دولار ، و يعتبر هذا مؤشرا سلبيا لاقتصادنا الوطني .

-جدول رقم (1) : تطور الواردات (1994-2006+9 شهور)

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (مديرية الجمارك)

المنتجات / السنوات	مواد غذائية	طاقة وزيوت	منتجات خام	منتجات 2/1 مصنعة	مواد تجهيز زراعية	مواد تجهيز صناعية	مواد استهلاكية	المجموع
2000	2465	129	428	1655	85	3068	1393	9173
%	2687	1.40	4.66	08.04	0.92	33.44	15.18	100
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
%	24.09	1.39	4.80	18.83	1.55	34.55	14.74	100
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
%	22.81	1.2	4.67	19.45	1.23	36.83	13.78	100
2003	2678	144	689	2857	129	4955	2112	13534
%	19.78	1.063	5.09	21.1	0.95	36.61	15.6	100
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
%	19.64	94.	4.28	19.9	0.94	38.99	15.27	100
2005	3587	212	571	4088	160	8452	3107	20357
%	17.62	1.04	2.8	20.08	0.78	41.51	15.26	100
2006	3680	240	858	4838	136	8297	2956	21005
%	17.51	1.41	4.08	23.03	0.64	39.50	14.07	100

ثانيا : بنية الصادرات.

يبين الجدول رقم (2) تطور الصادرات في الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2006+9أشهر . حيث نلاحظ من الجدول أن السيطرة الشبه كاملة لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات الجزائرية حيث تتراوح حصة

المنتجات / السنوات	مواد غذائية	طاقة وزيوت	منتجات خام	منتجات نصف مصنعة	مواد تجهيز زراعية	مواد تجهيز صناعية	مواد استهلاكية	المجموع
2000	2465	129	428	1655	85	3068	1393	9173
%	2687	1.40	4.66	08.04	0.92	33.44	15.18	100
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
%	24.09	1.39	4.80	18.83	1.55	34.55	14.74	100
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
%	22.81	1.2	4.67	19.45	1.23	36.83	13.78	100
2003	2678	144	689	2857	129	4955	2112	13534
%	19.78	1.063	5.09	21.1	0.95	36.61	15.6	100
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
%	19.64	94.	4.28	19.9	0.94	38.99	15.27	100
2005	3587	212	571	4088	160	8452	3107	20357
%	17.62	1.04	2.8	20.08	0.78	41.51	15.26	100
2006	3680	240	858	4838	136	8297	2956	21005
%	17.51	1.41	4.08	23.03	0.64	39.50	14.07	100

هذه الأخيرة بين 96.55% و 97.98 % في تلك الفترة لعدة أسباب

- وفرة المحروقات بصفة عامة و الغاز الطبيعي بصفة خاصة .
- عقود الشراكة التي أبرمتها سوناطراك مع شركات عالمية .
- استعمال وسائل جد متطورة للتنقيب و استخراج كل من النفط و الغاز الطبيعي .

فبالنسبة للمواد خارج المحروقات فلا تتجاوز حصتها 5% حيث تكمن في المنتوجات نصف المصنعة بنسبة 27.15% سنة 1994 و 23.03% سنة 2006+9شهور و هي تعد أعلى نسبة.

أما مواد التجهيز الصناعية فقد ارتفعت من26.67% إلى41.51 سنة 2005 مواد التجهيز و الزراعية فقد ارتفعت من 0.35% إلى 0.95 % سنة 2003 ثم إنخفظت إلى 0.64 % سنة 2006 و تفسر هذه النسب أن المواد المحلية تبقى غير قادرة على منافسة نظيراتها الأجنبية من ناحية السعر و الجودة .

و نسجّل نفس الملاحظة بالنسبة لكل من المواد الغذائية و الاستهلاكية و المواد الخام و يرجع سبب ذلك إلى ضعف القدرات الإنتاجية.

و في المقابل نجد أن الصادرات الجزائرية قد عرفت زيادة ملحوظة في الفترة ما بين 1994 و 2006+9 شهور حيث انتقلت من 8.340 مليار دولار إلى 52.822 مليار دولار أي أن هذه القيمة قد تضاعفت.

و بصفة عامة يمكن أن نعتبر هذه الزيادة أنها شيء إيجابي ، و لكن يجب عدم نسيان أن أغلبها جاء من قطاع المحروقات ، مما يجعل اقتصادنا الوطني رهين الأسعار . و يظهر ذلك جليا من خلال انخفاض الصادرات في 1998 لتبلغ 10213مليار دولار و يرجع ذلك إلى الانخفاض الكبير المسجل في أسعار النفط . و لتشهد بعد ذلك سنة 2004 ثم زيادة في قيمة الصادرات لتصل إلى 46001 مليار دولار سنة 2005 و52822 مليار دولار سنة 2006 و كما عرف قطاع المحروقات بدوره زيادة ملحوظة ، و يرجع سبب ذلك إلى الارتفاع الهائل لأسعار البترول في البورصات العالمية .

الفرع الثالث : الدخول إلى الأسواق الخارجية

أولا : التعاون (الجزائر– الإتحاد الأوروبي) :

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الأول و التقليدي للجزائر ، حيث يحتل مكانة هامة في التجارة الجزائرية بنسبة تفوق 70% من مجمل المبادلات الخارجية . و هذا ما استوجب التوقيع على اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي ، تشمل جوانب عدة أهمها :

- المبادلات التجارية .
- التعاون الاقتصادي و المالي و التقني .
- التعاون في ميدان اليد العاملة .

و لقد سمحت هذه الاتفاقية بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية CEE بدخول و تدفق المنتجات الجزائرية للبلدان الأعضاء في هذه الهيئة و تتمثل هذه المنتوجات في المنتوجات الزراعية و

المنتجات / السنوات	مواد غذائية	طاقة وزيوت	منتجات خام	منتجات 2/1 مصنعة	مواد تجهيز زراعية	مواد تجهيز صناعية	مواد استهلاكية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
%	0.14	97.22	0.19	2.11	0.04	0.21	0.05	100
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
%	0.14	96.91	0.19	2.63	0.11	0.23	0.06	100
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
%	0.18	96.10	0.27	2.92	0.10	0.29	0.14	100
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
%	0.19	97.26	0.20	2.06	0	0.12	0.14	100
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
%	0.18	97.56	0.28	1.77	-	0.14	0.04	100
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46001
%	0.14	98.02	0.29	1.41	-	0.07	0.04	100
2006	66	51756	180	748	1	43	28	52822
%	0.12	97.98	0.34	1.41	0	0.08	0.05	100

الصناعية

أنظر إلى الجدول رقم (2)

جدول رقم (2) : تطور الصادرات (1994-2006+9 شهور) الوحدة : مليون دولا ر

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (مديرية الجمارك)

- المنتوجات الزراعية :

إن المبادلات مع المنطقة الاقتصادية الأوروبية CEE تخص كل من التمور و الخمور و المنتوجات الزيتية و الحمضيات ،...الخ

و بصفة عامة فإن الإتحاد الأوروبي يمتص أكثر من 50% من منتجاتنا الزراعية ، و أن أكثر من 60% من وارداتنا مصدرها الدول الأوروبية .

- المنتوجات الصناعية :

لقد بلغت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1986 و 1993 حوالي 50 مليار دولار . و هذا جاء نتيجة للإعفاء من الحقوق الجمركية و القيود الكمية للمنتجات الصناعية ، و بالتالي أصبح من السهل دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق المحلية . مما استوجب فيما بعد التوقيع على عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ثانيا : توزيع الواردات والصادرات حسب المناطق الاقتصادية لسنتي 2005 و2006

الواردات:

يمثل الجدول رقم (3) تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية لسنتي 2005 و 2006، و يبين الجدول أن وارداتنا تأتي من شركائنا التقليديين و هم :

دول الإتحاد الأوروبي : و التي تبقى دوما الشريك رقم واحد للجزائر ، أي كل من فرنسا في المرتبة الأولى تليها إيطاليا ثم ألمانيا .

دول المنطقة التجارية للبلدان المتطورة اقتصاديا OCDE: و أهم هذه البلدان كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و تركيا،...الخ ، و تبلغ نسبة الواردات 17.76%أي ما يعادل 3.731مليار دولار بزيادة قدرها 225 مليون دولار في سنة 2006 .باقي المناطق: و نجد فيها باقي البلدان الأوروبية و بلدان أمريكا الجنوبية و البلدان الآسيوية و كذا البلدان العربية و الإفريقية.

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (CNIS).

السنوات / المناطق	2005		2006		لتطور
	القيمة	%	القيمة	%	
الإتحاد الأوروبي	11255	55.28	11670	55.55	0.27+
OCDE	3506	17.22	3731	17.76	0.54+
باقي الدول الأوروبية	1058	5.19	702	3.34	1.85-
أمريكا الجنوبية	1249	6.13	1299	6.18	0.05+
آسيا	2506	12.31	2785	13.25	0.94+
الدول العربية	31	0.15	-	-	0.15-
دول المغرب العربي	387	1.90	448	2.13	0.23+
OCEANIE	217	1.06	234	1.11	0.05+
دول إفريقيا	148	0.72	136	0.64	0.08-
المجموع	20357	100	21005	100	0

الجدول رقم (3) : تطور الواردات حسب المناطق الإقتصادية . الوحدة : مليون دولار.

1- الصادرات:

يمثل الجدول رقم (4) توزيع الصادرات حسب المناطق الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 2005 و2006.

و ما يمكن أن نسجله في هذه الحالة هو أن الإتحاد الأوروبي قد نال حصة الأسد من صادراتنا الموجهة للخارج ، حيث بلغت في هذه الفترة حوالي 25.593 مليار دولار بنسبة 55.63% في سنة 2005 ، أما في سنة 2006 بلغت حوالي 27.423 مليار دولار بنسبة 51.91% و تتقدم هذه البلدان كل من فرنسا و إيطاليا و إسبانيا .

ثم تليها بلدان المنظمة التجارية للبلدان المتطورة اقتصاديا OCDE بحصة تقدر بـ 14.963 مليار دولار بنسبة 32.52% في 2005 أما في سنة 2006 فقد ارتفعت إلى 19.758 مليار دولار و بنسبة تقدر بـ

37.40% أي بزيادة مقدارها 4.795 مليار دولار . دون أن ننسى أن أغلبها تتم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تركيا ثم كندا.

أما باقي البلدان فتتقدمهم دول أمريكا الجنوبية أين عرفت صادراتنا نحوها ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 210 مليون دولار .

أما الدول الأخرى فصادراتنا نحوها تعد جد ضعيفة و بنسبة لا تصل حتى إلى 2% من مجموع الصادرات . المبينة في **الجدول رقم (4) : تطور الصادرات حسب المناطق الاقتصادية.**

الوحدة : مليون دولار.

السنوات / المناطق	2005		2006		التطور
	القيمة	%	القيمة	%	
الإتحاد الأوروبي	25593	55.63	27423	51.91	-3.72
OCDE	14963	32.52	19578	37.40	+4.88
باقي الدول الأوروبية	15	0.03	43	0.08	+.05
أمريكا الجنوبية	3124	6.79	2914	5.51	-1.28
آسيا	1218	2.64	1628	3.08	+0.04
الدول العربية	621	1.34	156	0.97	-0.37
دول المغرب العربي	418	0.90	502	0.95	+0.05
دول إفريقيا	49	0.10	38	0.07	-0.03
المجموع	46001	100	52822	100	+0.02

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (CNIS).

خلاصة الفصل الثاني:

تزداد أهمية دراسة العلاقات التجارية الدولية على النطاقين المحلي والعالمي ، كما أصبح يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي تغيرات جوهرية ناجمة عن انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي أحدث تغيرات في اتجاهات التجارة الخارجية وفي مكانة الدول على الساحة الدولية، كل هذا أدّى إلى تعميق عولمة الأسواق، ففي أيطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغيرات التي تميزت بانسياب الدول إلى تحرير اقتصاداتها والتسابق للانضمام تحت غطاء منظمات تدعم هذا المسعى، والعمل باتفاقيات تحرير التجارة الخارجية وحرية انسيابها وتقليص المعوقات التي تحول دون ذلك، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى مسعى لا يقل أهمية من شانه تدعيم هذا التحرر وهو ذلك المتعلق بظهور الكيانات الكبرى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الفصل الثالث

أثر أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري

الفصل الثالث: أثر أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

رغم أن الجزائر قد نجت على ما يبدو من تحولات الربيع العربي الذي اندلع بالقرب من دارها واجتاح جوارها، إلا أن الدولة تواجه تطورًا من نوعٍ مختلف يُشكِّل بذاته اختبارًا كبيرًا، ويتمثَّل في التراجع الذي عرفته أسعار النفط حيث تواجه حاليًا أعظم التحديات الاقتصادية منذ الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي. و قد نُقل مرارًا عن رئيس الوزراء الجزائري **عبد المالك سلال** قوله: إن الدولة "**في حالة أزمة**". و يصعب تصديق هذا القول لاسيما أن الجزائر من أبرز الدول المنتجة للنفط و الغاز، وكانت الرائدة في العديد من المشاريع، منها: تجارة الغاز الطبيعي المسيل عام 1964، و مشروع التقاط و تخزين ثاني أوكسيد الكربون في حقول الغاز في عين صالح.

المبحث الأول: تحديات تراجع أسعار النفط في الجزائر.

و يُفترض أن لا يُشكِّل انخفاض سعر النفط إلى ما دون 50 دولارًا كارثةً كبرى، لأن الأسعار كانت دون هذا المستوى في معظم التسعينات و مطلع القرن الحادي والعشرين. و إذا كانت الجزائر على غرار العديد من الدول النامية المنتجة للنفط تُعاني نتيجة الأسعار المتداولة اليوم، فهذا يعكس مشكلةً متجذّرة في إدارة اقتصادها، ذلك أنه في دول مثل الجزائر تُمثِّل الثروة النفطية في الغالب سيفًا ذا حدَّين، فهي تمنح في البدء شعورًا مزيفًا بالأمان ووهمًا بالمناعة السياسية و الاقتصادية، لكنها قد تَحمل الحكومات على فقدان الوعي بالحاجة إلى إدارة اقتصاديةٍ جيدةٍ و مساندة للنمو المستدام، و هي ظاهرة تُعرف بلعنة النفط، و ما تختبره الجزائر اليوم هو اللعنة التي تُذكِّرها بخطر الاعتماد المفرط على سلعةٍ متقلبةٍ.

المطلب الأول: قطاع النفط والغاز في الجزائر.[1]

الجزائر غنية بموارد النفط والغاز، سواء التقليدي منها أو غير التقليدي (أساسًا الصخري)، و يُقدَّر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ثالث أعظم احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا و نيجيريا. و مع 4.5 تريليون متر مكعب (حوالي 160 تريليون قدم مكعب) من احتياطي الغاز الطبيعي التقليدي المؤكد، تحتل الجزائر المرتبة العاشرة في العالم و الثانية في إفريقيا بعد نيجيريا .أمَّا أرقام الغاز الصخري فهي غير أكيدة لكون التنقيب لا يزال في مراحله الأولى، لكن تقدير إدارة معلومات الطاقة الأميركية (Energy Information Administration EIA) يفيد بأن الجزائر تحوز نحو 20 تريليون متر مكعب (706 تريليون قدم مكعب) و5.7 مليار برميل من الموارد القابلة تقنيًّا للاستخراج.

[1] BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June2014 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2014/cr1432.pdf

و رغم هذه الثروة فقد بلغ إنتاج النفط و الغاز ذروته عامي 2005 و2007 تباعًا و سجل تراجعًا أو ركودًا مذ ذاك. و لوحظ ارتفاع قصير و مؤقت عام 2014 بحسب مراجع BP الإحصائية للطاقة العالمية، لكن الإنتاج قد تراجع من جديد مطلع عام 2015. بالإضافة إلى ذلك تابع الاستهلاك المحلي ارتفاعه أساسًا بدفعٍ من عمليات الدعم السخية. و على سبيل المثال، في حين ارتفع إنتاج الغاز بنسبة 2.2% بين عامي 2013 و2014، ارتفع الاستهلاك المحلي بنسبة 12.4% في خلال الفترة نفسها [3]. و مع أن استهلاك النفط والغاز لا يزال متدنيًا نسبيًّا بالمقارنة مع معدلات الإنتاج إلا أنهما يُقلِّصان قدرة الدولة على التصدير و يضعان عبئًا ماديًّا عليها بسبب الدعم. و تُقدَّر كُلفة دعم المنتجات الهيدروكربونية، وفقًا لصندوق النقد الدولي، بنحو 2.22 مليار دولار، أو 10.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 . و تتوقع الجزائر أن يرتفع إنتاج الغاز بنسبة 13.5% عام 2021بالمقارنة مع عام 2014 مع إنجاز مشاريع جديدة، إلا أنه ما لم تتم معالجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي فسيكون صافي المنفعة الاقتصادية محدودًا.

المطلب الثاني: الانخفاض في النفط الجزائري.

وُصِف الانخفاض في هذه الأسعار، من المعدلات القياسية بين عام 2011 ومنتصف عام 2014 و التي تجاوزت 100 دولار إلى أقل من 50 دولارًا، بأنه التطور الاقتصادي الأهم لعام 2014. و لا شك أن مثل هذا التراجع يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في الدول المُصدِّرة للنفط كالجزائر، فكلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد، حيث تُولِّد الخسائر في عائدات تصدير النفط عجزًا شديدًا في الموازنة، لأن أرباح النفط تصبُّ في معظمها في حسابات الحكومة.

يُعدّ النفط و الغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و أساس موارده المالية، إذ يشكِّلان نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، و62% من عائدات الحكومة، و98% من مداخيل التصدير و من غير المفاجئ أنه عندما تراجعت أسعار النفط بأكثر من 50%، تأثَّر الاقتصاد الجزائري بشكلٍ كبير،[1] و لأن معظم الغاز الجزائري يُباع وفق عقود مؤشر النفط، فإن سعره اقتفى عن كَثَب تغير أسعار البترول، و لم تستطع صادرات الغاز أن تُعدِّل كفة الميزان.

و بحسب صندوق النقد الدولي، استمرَّ الإنفاق الحكومي بالارتفاع، واضعًا السياسة المالية على دربٍ غير مستدامة. و كانت المحصلة عجزًا في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من 15 سنة كما تفيد التوقعات بأن الجزائر بحاجةٍ إلى أن يصل سعر النفط إلى 120 دولارًا لكي تعدِّل ميزانيتها. وما زاد الوضع تعقيدًا هو تراجع الإنتاج، ليس لأن مصادر النفط والغاز تتجه إلى نضوبٍ في الجزائر، بل لأن بيئة الاستثمار

[1]International Monetary Fund, "Algeria 2014 Article IV Consultation," IMF, December

غير مشجعة. و بالفعل، تراجعت عائدات تصدير النفط و الغاز من 70.6 مليارًا عام 2012 إلى 65.3 مليار دولار أميركي عام 2013، مع أن أسعار النفط تجاوزت 100 دولار حينها.

أولا : الاحتياطات الجزائرية من البترول و الغاز الطبيعي و الغاز الصخري.

تميز الاقتصاد الجزائري بقدراته التنافسية المرتبطة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية و المتجددة و هي من أهم النعم المادية في هذه القارة التي تزيد مساحتها عن 2.3مليون كلم مربع، و أن الاستخدام الرشيد لها يؤدي إلى مساهمتها في التنمية الشاملة المستدامة، و لكن بالمقابل فان لعنة الفساد تؤدي إلى سوء استغلالها و عدم القدرة على تصنيعها و العجز عن تنويع استخداماتها و هدر عوائدها و تبذير ريوعها وكل ذلك يؤدي إلى عدم الاستفادة من الطفرات النفطية الثلاث في تنويع البدائل الاستخدامية و الاستخلافية للثروة اليترولية، و التأثر السلبي بانخفاض أسعارها. والجدول اللاحق يوضح حجم الاحتياطات البترولية و الغازية في الجزائر:

إن الإحصائيات السابقة تجعل الجزائر من أهم الدول من حيث حجم الاحتياطات من المحروقات التقليدية و غير التقليدية التي ستصبح 11000 مليار م3 لضمان احتياجات الاقتصاد الوطني الداخلية و الخارجية لفترة تتجاوز 55سنة.

ثانيا: أهمية الوظيفية الثروة البترولية والغازية في الاقتصاديات الحديثة.

تنبع أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها و استخدامها في الاقتصاديات الحديثة و التي من خلالها نقيم مدى تثمينها و تعظيم منافعها في الاقتصاد الجزائري من بينها نذكر:

1- **الوظيفة الطاقوية:**

فالبترول و الغاز يعدان من أهم مصادر الطاقة في العالم لتأمين الاستهلاك الطاقوي لكافة الاستخدامات حيث يساهمان ب 61% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم بواقع 37 %للبترول و 24%للغاز الطبيعي ومعظم الدراسات تشير إلى نمو الطلب على الطاقة خلال الفترة 2005-2030 بنسبة 55%وتؤكد على أهمية هذه الثروة الطاقوية التقليدية و غير التقليدية إلى غاية 2060 في المدى المتوسط و الطويل بالمقارنة مع البدائل الأخرى مع إمكانية إحلال الغاز الطبيعي بالغاز الصخري والبترول الصخري، والثروة البترولية والغازية تمساهم في تامين إمدادات الطاقة للاقتصاد الجزائري ولابد من مراعاة التطور المستقبلي للاحتياجات المرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني وعلاقة ذلك بحجم الاحتياطات الثابتة وعمرها المتوقع.

2-**الوظيفة المالية:**

تعد الثروة البترولية والغازية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة والاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية بالنسبة للاقتصاديات النفطية النامية والمتقدمة، ففضلا عن كون العائدات البترولية و الغازية تشكل بالنسبة لعدد هام من الدول المتقدمة مصدرا ماليا مهما نتيجة للضرائب البترولية المتعلقة بترشيد استقلال الطاقة و هي أحيانا لا تقل من حيث أهميتها عند تلك التي تحققها الدول المنتجة و المصدرة.

و تعد بالنسبة للجزائر المصدر الاستراتيجي في تمويل التنمية وتوفير الاحتياطيات الرسمية التي تطورت في السنوات الأخيرة لتنتقل من 130 مليار دولار سنة 2007 إلى 188 مليار دولار في نهاية سنة 2014.

3-الوظيفة التشغيلية:

يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال و استخدام الثروة البترولية والغازية بدءا من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج و التصنيع و التوزيع، في مجال التشغيل و العمالة و التقليل من البطالة، و يساهم قطاع المحروقات الجزائري والفروع المرتبطة به و المتكاملة معه في توظيف أكثر من 100 ألف عامل، و كلما تطور كلما زادت مكانته الاستيعابية للأيدي العاملة و تزايدت تأثيراته الايجابية.

4- **الوظيفة الإنتاجية التصنيعية:**

تدخل الثروة البترولية كمادة أولية أو وسيطة أو مشاركة في إنتاج آلاف السلع المختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و كلما توسعت تشكيلية السلع المنتجة كلما زادت مكانة و أهمية القطاع على المستوى الإنتاجي التصنيعي بالنسبة للقطاع الزراعي و الصناعي و قطاع الخدمات و الفروع و الأنشطة الصناعية المرتبطة بتلك القطاعات، و كلما ارتفعت القدرات التصنيعية كلما ارتفعت قيمة الثروة البترولية و ازدادت أهميتها الاستراتيجية، فهناك فرق كبير بين قيمة البرميل المصنع و قيمة البرميل الخام أو المكرر، و ذلك الفرق يعكس الثروة المهدورة في ظل استراتيجيات تسويق النفط الخام.

5- **الوظيفة التكنولوجية التقانية:**

كلما تطور القطاع البترولي عبر مختلق مراحل استخراجه وإنتاجه وتسويقه كما تطورت القدرة التحكمية في التقنيات و التكنولوجيات الحديثة و ازدادت إمكانيات أقلمتها و تطويعها و إنتاجها خاصة إذا تبتت الدولة استراتيجيات الشراكة التصنيعية مع الشركات الأجنبية على حساب الشراكة الاستخراجية التسويقية.

والجزائر بشركتها سوناطراك قد أصبحت من أهم الشركات التي لها دورها في الجاتب التكنولوجي المتعلق بالقطاع النقطي على مستوى الاستخدام التحكمي و انتقاء البدائل المناسية على مستوى بعض المراحل، ولكن تبقى التكنولوجيات المتطورة محتكرة من قيل بعض الشركات الدولية الناشطة، الأمر الذي يتطلب تطوير أشكال الشراكة التصنيعية مع الشركات النفطية الكبرى.

6- **الوظيفة الاندماجية التكاملية:**

كلما تطور القطاع البترولي و ازداد ارتباطه بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعددة كلما ازدادت درجات الاندماج و الترابط الداخلي و التكامل على المستوى الوطني، و بالمقابل تم تحجيم الاندماج المسلي المسوق الدولية و جعله في الحدود الملائمة التي تقلص من التبعية المالية و التجارية و الاقتصادية.

7- **الوظيفة التجارية:**

يلعب القطاع البترولي دورا محوريا في الحركية التجارية على المستوى الداخلي و كلما تزايدت تشكيلة مخرجاته و سلعه الموزعة في المسوق المحلية و على المستوى الخارجي ضمن الصادرات في المسوق الدولية.

8 - **الوظيفة السياسية:**

يمكن أن تستخدم الثروة البترولية و الغازية استخداما سياسيا في الداخل والخارج قد يكون إيجابيا أو سلبيا فيكون سلبيا إذا وظفت تلك الموارد توظيفا ربعيا احتوائيا لتسكين الأزمات الاجتماعية على المستوى الداخلي ورفع نسبة الاستثمار الأجنبي السياسي الطاقوى لتأمين مصالح الأطراف الأجنبية المرتبطة بالأنظمة و النخب الحاكمة.

ثالثا:آثار و انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية.

إن استمرار انخفاض أسعار البترول سيؤدي إلى التأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الإجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية. و بالتالي التأثير في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل.و إضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة.

رابعا: آثار و انعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة.

لقد بدأت الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة يتزايد الرصيد السلمي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية التى تصل نسبتها إلى 62% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة،

كما تزداد الخطورة إذ تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلى الإجمالي خارج المحروقات.

خامسا: آثارو انعكاسات الأزمة على قطاع التجارة الخارجية.

إن كل انخفاض في أسعار المحروقات سينعكس سلبيا على 98% من الصادرات الجزائرية ، ويؤدي إلى تزايد العجز في الميزان التجاري ويضعف القدرة التحكمية للدولة تامين وارداتها بالمستويات التي سادت خلال الفترة المسابقة والجدول اللاحق يوضح ذلك.

سادسا: انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على سعر الصرف والقدرة الشرائية.

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80, 56 وسعر الأورو تجاوز106.9 وبلغ في السوق الموازية 160 دينار، الأمر الذي أدي إلي ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية و انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

سابعا : انعكاسات انخفاض أسعار المحروقات على المديونية العمومية والبرنامج الخماسي الثالث 2015/2021

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، و يزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط و الطويل في حالة استمرار الأزمة و يزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي الثالث 2015-2021الذي لم يعلن عن تفاصيله، إذا لم يعاد النظر بشكل جذري في أولوياتها و آليات تمويلها – و الجدول اللاحق يوضح انعكاسات الأزمة على المديونية والاستثمارات الأجنبية.

ثامنا : أثار انخفاض أسعار المحروقات على الاستراتيجيات البديلة للطاقات المتجددة من الطاقة الشمسية والغاز الصخري.

إن حرب الأسعار في السوق الدولية للطاقة التي تهدف إلى الاحتواء المتعدد الأهداف بعضها سياسية للتأثير المثلى على بعض الدول و المناطق المنتجة و التأثير الإيجابي على الدول المتقدمة المستهلكة و إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية. كما أن بعضها اقتصادية تتعلق بالحفاظ على حصة الأطراف الفاعلة في السوق الطاقوية و التقليل من مخاطر المنافسة المستقبلية في المدى المتوسط والطويل للغاز الصخرى و

الطاقات المتجددة الأخرى ليكون إنتاجها غير اقتصادي، و بالتالي التأثير في مخططات تطوير الغاز الصخري و الطاقة الشمسية في الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة منهما و لا تمتلك تكنولوجيات لإنتاجها و تأتى الجزائر في مقدمتها و يتم ذلك في إطار إعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية الجيوستراتيجة العالمية والإقليمية خاصة إذا علمنا بأن هناك تغيرات استراتيجية متعلقة بصناعة الغاز و البترول الصخريين اللتين يشكلان طاقات غير تقليدية ويضمنان تأمين احتياجات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تؤكد في إحدى تقاريرها أن هذه الطاقة ستلبى احتياجاتها و أن الدول المنتجة للطاقات التقليدية ستتعرض لمخاطر كبرى في أفاق 2030 حيث جاء في التقرير:

(Le gaz de schiste garantira aux Etats –Unis : l'indépendance énergétique mais conduira les pays pétroliers à leur ruine et le climat à sa perte)[1]

تاسعا: لعنة الفساد المركب المتقاطع تطارد نعمة الموارد الثروات واستفحال الداء الجزائري.

يعانى الاقتصاد الجزائري من انتشار الفساد وتطور آلياته وتزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي للدولة و تشير التقارير الدولية إلى التراجع المستمر الترتيب الجزائر سواء في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحيث رتبت الجزائر في المرتبة 100 في تقرير سنة 2014 كما تراجعت مرتبتها في تقرير البنك الدولي لسنة 2015 المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال الدولية إلى المرتبة 154 و بالتالي تدهورت القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري و أضحى التربيع و الفساد المركب المتقاطع إحدى مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية و التي قدرت عائداتها الخارجية بحوالي 900 مليار دولار ، خلال الفترة 1997 و سنة 2015[2] "بالإضافة إلى المستهلك منها داخليا والدعم المرتبط بها.

كما تطورت حصة الشركاء الأجانب وأصبحت تستقطع جزءا هاما من عائدات الثروة البترولية الغازية فقد تجاوزت 66 مليار دولار خلال الفترة 1997و 2015

بناء على المعطيات المسابقة تكون إجمالي فاتورة الواردات الطاقوية وتحويلات الشركاء خلال الفترة المذكورة مساوية لمبلغ 90 مليار دولار و هو مبلغ يفوق إجمالي مخصصات الاستثمارات العامة لبرنامج دعم النمو الأول ،

[1] CIA ,le monde en 2030, Editions des Equateurs ,2013 , p.9

[2] تقارير بنك الجزائر,2004,2000,2010,2013.

كما تطورت أشكال تبديد وهدر هذه بتطور الفساد المركب المتقاطع الشامل الذي يعكس نموذجية وخصوصية الداء الجزائري الذي يقلل من المتابع الوظائفية للثروة البترولية و الغازية ويؤدي إلى إضعاف قدرات تنويع الاقتصاد الجزائري و من بينها نذكر:

-تطور قيمة التبديد المتعلقة بالثروة الغازية متمثلا في الجزء المهدور حرقا فخلال الفترة 2014/1997 قدر بحوالي 30 مليار دولار بالإضافة إلى الطاقة الضائعة و غير المستغلة في ظل التكنولوجيات المستخدمة.

- تزايد حصة الدعم والفوارق بين أسعار المنتجات طاقوية في السوق المحلية والأسعار في السوق الدولية و بلغت أرقاما كبيرة تستنزف جزءا هاما من الإيرادات العامة فقد بلغ مجموع الدعم على المنتجات البترولية و الغاز الطبيعي 10 % من الناتج المحلى الإجمالي و حوالى 24% من الإيرادات العامة الجزائرية و هو مبلغ يقدر بأكثر من 150 مليار دولار خلال القترة المشار إليها سابقا وهده المبالغ قيل فرض الضريبية أما بعد فرضها النسبة ترتفع ضمن الناتج المحلى لتتجاوز 12 % و 31% من الإيرادات العامة مع العلم بأن جزءا هاما من هذا الدعم يتعلق بواردات طاقوية ، كما أن ذلك الدعم يعود إلى الشرائح العليا و الأكثر قدرة في المجتمع بنسبة تتراوح بين 60 إلى 80 % في حين لا تحصل الشرائح الأكثر فقرا سوى على 4 إلى 5 % من الدعم المتعلق ببعض المنتجات الطاقوية.

- التحايل و تحويل الثروة المرتبطة بالمبالغة في تقييم الواردات والتهرب المرتبط بتضخيم فواتيرها.

-التهرب من الرسوم الجمركية من خلال مدخل تشجيع مدخلات و مكونات الإنتاج المحلي، و كذا إنتاج الشركات الأجنبية التي تقيم فروع تركيبية أولية لها بالجزائر.

-الخسائر التي يتحملها الاقتصاد الوطني و المتعلقة بالتهريب المزدوج وأحيانا المركب للواردات، و للإنتاج الوطني.

- الخسائر المرتبطة بالتهرب من الضرائب باستغلال سياسات الحوافز و أشكال الدعم الموجه لتشجيع الاستثمارات.

-الهدر المركب المرتبط بالانحرافات في عمليات دعم المؤسسات و أصحاب المشروعات ، و إلغاء الديون.

-الهدر المرتبط بالفساد في مجال الدعم الاجتماعي المباشر و غير المباشر.

-التكاليف المرتبطة بالأخطاء في إدارة الصفقات و إنقاذها و متابعتها و انعكاساتها على جودة الإنجاز و مستوى الخدمات و خاصة مع الشركات الأجنبية في المشاريع الكبرى.

-التكاليف المتعلقة بالأخطاء في تقدير قيمة مشاريع البنية الأساسية و إعادة تقييمها بالمقارنة مع المتوسطات العالمية والإقليمية، و بالتالي فان ما قاله الرئيس عن الفساد في بداية عهدته الأولى:

بأن الجزائر دولة مريضة بالفساد (دولة مريضة في إدارتها مريضة بممارسات المحاباة ، مريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ و السلطة ، و عدم جدوى الطعون و التظلمات ، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها و لا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع) وهذه الأمور (أضعفت الروح المدنية ، و أبعدت القدرات، و هجرت الكفاءات ، و نفرت أصحاب الضمير ، و شوهت مفهوم الدولة و غاية الخدمة المدنية) و (هل هناك كارثة أكبر من ذلك.)

و أن الوضع قد ازداد تفاقما و لذلك يصدق على المجتمع الجزائري مضمون الآية (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) ﴿٤١﴾ سورة الروم الآية 41 ،[1] و لذا فإن الأمر يستدعي الشروع الفوري في تبنى استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد و سياسة استخدامية للموارد البترولية و الغازية التقليدية و غير التقليدية من غار صخري وبترول صخري وطاقات متجددة تستفيد من التجارب الدولية و تراعي مبادئ و معايير الاستدامة و ضوابط الحكومة الرشيدة.

المطلب الثالث: معوقات إنتاج النفط في الجزائر.

رغم أن الجزائر تبقى أكبر منتج ومصدِّر للغاز في إفريقيا و ثالث أكبر منتجيها للنفط، إلا أن مستوى إنتاجها لا يعكس حجم مواردها الغنية، و لم تكن الجزائر مكانًا سهلًا لشركات النفط الدولية. و في تقريره "إنجاز العمل 2015"، صنَّف البنك الدولي الجزائر في مرتبة متأخرة 154 من أصل 189 بلدًا. و هو أداء أسوأ من عام 2014 حين احتلَّت الجزائر المرتبة 147كما تحتل الجزائر مراتب متدنية بموجب مؤشرات عديدة لاسيما الحرية التجارية و الفساد و حوكمة الموارد. و في قطاع النفط و الغاز على وجه الخصوص، تحدثت إدارة معلومات الطاقة الأميركية عن عوامل رئيسة عدَّة وراء أداء الإنتاج المخيب، منها التأخر المتكرر للمشاريع بسبب بطء الموافقة الحكومية و الصعوبات الموجودة لجذب شركاء الاستثمار والثغرات في البنى التحتية و مشاكل تقنية أخرى. و يمكن أيضًا إضافة مشاكل أخرى مثل وجود سلطة تشريعية و بيئة تنظيمات غير مُستقرة وسياسات حمائية و نظام ضرائب قاسٍ و مخاطر أمنية عالية. و على سبيل المثال، فقد أدَّت فضيحة فساد عام 2010 إلى سجن العديد من المدراء التنفيذيين في شركة النفط الوطنية سوناطراك و صرف وزير الطاقة شكيب خليل. و قبل ذلك عام 2005، سنَّت الحكومة قانونًا جديدًا حول مواد الهيدروكربون من أجل خفض احتكار سوناطراك، لكن القانون قوبل بنقد شديد من الرأي العام الجزائري وطرأت عليه تعديلات معاكِسة بعد سنة من سنة.

[1] - سورة الروم، الآية41.

و بموجب التعديل لم تُفرَض على شركات النفط الأجنبية ضريبة إضافية تُناهز 50%، منتِجةً أحد أنظمة الضرائب الأكثر صرامةً في العالم و حسب، بل فُرض 51% كحدٍّ أدنى لمشاركة سوناطراك في مشاريع عديدة. ثم أُدخلت قواعد جديدة عامي 2009 و2010 حظرت الصادرات و فرضت قيودًا إضافيةً على الاستثمار الأجنبي. و حسب شركة الاستشارات وود ماكينزي، فإنه يصعب فهم الشروط التعاقدية الصارمة المفروضة في الجزائر، ناهيك عن موقف سوناطراك المتشدد حيال شركات النفط الدولية.

لا يخلو الوضع الأمني من الاضطرابات، فللجزائر تاريخ طويلٌ من العنف، حيث مرَّت البلاد في التسعينات بحربٍ أهليةٍ بين الجيش والمجموعات المسلحة دامت أكثر من عقدٍ، وسُجِّلت مناوشات متفرقة بين الميليشيات منذ انتهاء الحرب الأهلية، ولا شك أن اعتداء الميليشيات المسلحة على مجمع غاز عين أمناس، في شهر يناير/كانون الثاني 2013، وقطع رأس السائح الفرنسي، في شهر سبتمبر/أيلول 2014، ذكَّرا الأسرة الدولية بهشاشة الوضع السياسي في شمال إفريقيا وتأزم الوضع الأمني في البلاد، و لذلك تواجه شركات النفط مخاطر جمَّة تفوق المكاسب المحتملة مما يحول دون استثمارها في الجزائر، و من غير المفاجئ أن تكون المناقصات الماضية لمنح التراخيص قد أبدت اهتمامًا دوليًّا محدودًا، وعلى سبيل المثال فقد أدَّت جولة منح التراخيص عام 2011 إلى منح عقدين من أصل عشرة، و لم يتم منح سوى ثلاثة عقود من أصل ثمانية عام 2009، وعام 2008 أربعة من أصل ستة عشر.

المبحث الثاني: إستراتيجية الحكومة الجزائرية في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

تُشكِّل هذه الإصلاحات الهادفة خطوةً في الاتجاه الصحيح لتوسيع قدرة الدولة على إنتاج النفط و الغاز، لكنها ليست كافيةً لمعالجة مشكلةٍ أكثر جذريةً تتمثل بمعاناة الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط، ويفرض ذلك على الحكومة توظيف طاقاتها على مستويات عديدة واعتماد سياسات أكثر شمولًا تتضمن خفض الإنفاق العام، و إصلاح دعم أسعار الطاقة المحلية و تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع غير النفطي و اتباع إدارة أكثر فاعليةً لثروة النفط، و ليست هذه الوصفات جديدة، فقد وردت في توصيات منظمات دولية و خبراء على مدى سنين، لكنها فشلت في أن تُترجم إلى سياسات حكومية ملموسة ليس فقط في الجزائر، و إنما عبر مجموع الدول العربية المنتِجة للنفط بحكم الوضع السياسي الحساس و الضغوطات الاجتماعية خلال السنوات المنصرمة.

لا تتبع عائدات النفط مسارًا معلومًا بسبب تقلبات الأسعار، و تؤدي سياسات اقتصادية غير حكيمة إلى مستويات إنفاق مرتفعة في السنوات الجيدة (مع ارتفاع أسعار النفط) تليها انخفاضات شديدة في السنوات السيئة (مع انخفاض أسعار النفط) مما يولِّد تزعزعًا في الاقتصاد المحلي، أمَّا السياسات الحكيمة فهي تتفادى مراحل الفورة من خلال الحرص على الاستقرار في الاستهلاك و النفقات الجارية، مضعفة بذلك الرابط بين النمو الاقتصادي وديناميكية عائدات مصادر النفط.

المطلب الأول: جهود الحكومة في مواجهة الانخفاض.

على أمل إنقاذ اقتصادها، أعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون، و من بين أبرز التغييرات المدخلة عليه منح حوافز ضريبية إضافية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالغاز الصخري، ناهيك عن تلك الحقول الصغيرة و المترسبات في المناطق التي لم يتم التنقيب فيها على النحو الكافي، بما في ذلك في المياه و الحقول ذات الجيولوجيا المعقدة أو التي تفتقر إلى البنية التحتية، و عُدِّل بعضُ الضرائب لتصب على الأرباح بدلًا من العائدات آخذة التكاليف بعين الاعتبار، وليس فقط المدخول عند احتساب القاعدة الضريبية، و هي خطوة مهمة للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك سهَّلت الحكومة بعض الشروط المفروضة على تنقيب و إنتاج النفط و الغاز التقليدي و أدخلت أحكامًا جديدة لدعم البحث عن المصادر غير التقليدية و إنتاجها، كما سمح بعض التعديلات بإعطاء رخصٍ لمدة أطول للتنقيب عن الموارد غير التقليدية (11 سنة بالمقارنة مع 7 للموارد التقليدية)، وفترة إنتاج أطول (30 إلى 40 سنة بالمقارنة مع 25 إلى 30 للنفط والغاز التقليدي).

منذ مطلع عام 2015، أحدثت التغييرات التشريعية تأثيرًا إيجابيًّا ولو محدودًا، و في جولة مناقصات عام 2014، مُنحت أربعة عقود منها ما يشمل الغاز الصخري، و هي المرة الأولى التي يتم فيها ضم مثل هذه الموارد في جولة مناقصات، أما الشركات الرابحة فضمت ستات أويل (Statoil) النرويجية، ورويال داتش شل (Royal Dutch Shell) البريطانية-الهولندية, وإنيل (Enel) الإيطالية، وريبسول (Repsol) الإسبانية، و دراغون أويل (Dragon Oil) الإماراتية التي كانت الوافد الجديد الوحيد.

اجتمعت الحكومة الجزائرية في 15 ديسمبر سنة 2014 وطرحت المشكل على طاولة المجلس لمحاولة إيجاد حلول وبدائل لمواجهة هذه الأزمة وذلك باتخاذ السلطات الجزائرية و الحكومية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة و تحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت ما يلي:

–كخط دفاع أول: استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

–اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015بنسبة 8.8%.

–تدابير التقشف المجحفة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي (لتجميد مشاريع تراموای ومستشفيات والسكنات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات

منها:السيارات ، إضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

إضافة إلى هذه الحلول المتاحة عرضت بدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

–اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى أمرا ضعيفا، لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة، الصناعة و الخدمات و السياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.

–كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج واسترداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي أخذت أبعادا كبيرة في الفترة الأخيرة.

–اعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون و أدخلت عليه تغييرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية و استغلال طاقة الرياح.

–رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة و تخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

–تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة و حرية التجارة و استقطاب الكفاءات و بالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.

خامسا : نتائج مؤتمر الطاقة الجزائري 28_29سبتمبر 2016للدول المنتجة للنفط : OPEC

تزامنا مع تدهور أسعار النفط عقد مؤتمر الطاقة بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2016 و كان ذلك بحضور الدول الأعضاء في منظمة الأوبك إضافة لإيران و روسيا التي كان لها الدور البارز في هذا اللقاء و خلص المؤتمر بعد عقد عدة جلسات إلى مجموعة من النتائج أهمها:

–نجحت الجزائر إلى حد ما باتفاق مع دول الأوبيك على كبح عتبة الإنتاج عند ما يقارب 32.5 إلى 33 مليون برميل يوميا في سياق يتميز بانهيار أسعار النفط التي انتقلت من 110 في منتصف 2014 إلى اقل من 50 دولار حيث قال وزير الطاقة الجزائري "نور الدين بوطرفة " للصحفيين "إلى وفود البلدان المشاركة في اجتماع الأوبك لا يمكن أن تترك الجزائر خالية الوفاض."

–خفض إنتاج النفط بحيث من شأن هذا الاتفاق أن يؤثر على زيادة الأسعار التي لم تنجح في البقاء عند عتبة 50 دولار للبرميل.

–عدم توافق كل من المنافسين الإقليميين السعودية و إيران على إعطاء ميزة واضحة للأخرى سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية.

–تشديد العراق بإعفائه من اتفاق الجزائر بسبب احتياجه للعائدات النفطية فهو يشبه حالته بحالة نيجيريا و ليبيا، و هما بلدان تم إعفائهما من هذا الاتفاق على خلفية تدهور منشآتهما النفطية بسبب أحداث العنف في البلدين.

–كما امتدت موجة صعود النفط إلى سوق الأسهم العالمية حيث صعد مؤشر أسهم الطاقة في وول ستريت إلى 4% ليسجل أكبر مكاسبه اليومية في الفترة الأخيرة من عام 2016 و بداية 2017.

–إذن من مخرجات هذا المؤتمر أيضا توقيع الجزائر اتفاقا مع شركة سوناطراك الجزائرية والشركة النفطية الاندونيسية بيرتامينا و ذلك لتطوير الشراكة والتعاون بين البلدين في مجال الطاقة.

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد.

كما نعلم فإن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء صندوق ضبط الموارد فقد سبقتها عدة دول في إنشاء مثل هذه الصناديق مع اختلاف تسمياتها و قد أنشأت لصنفين رئيسيين هما:

1- إما لمعالجة المشكلات الناشئة مثل تقلب إيرادات النفط و عدم القدرة على التمكن بها و بالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط.

2- أو من أجل ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة و بالتالي فهي تمثل صناديق ادخار.

و كما نعلم فإن صندوق ضبط الموارد قد تم إنشاءه في أواخر شهر جوان سنة 2000 هذه السنة التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول و من المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي غالبها من الجباية البترولية فهذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى الارتفاع في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية و على هذا الأساس فإن الحكومة قد اتخذت إجراءات و معايير صارمة أثناء إعدادها لقانون الميزانية لسنة 2000 من خلال اعتمادها على سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات قدره 19 دولار تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة هذا السعر يتم تحديده بناءا على المعطيات المتوفرة على تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

فمنذ تأسيس صندوق ضبط الموارد أصبح ظهوره بارزا ضمن الميزانيات التي تبين عمليات الخزينة فهو أداة فعالة لامتصاص الفائض المتأتي من إيرادات الجباية و التي عرفت منذ سنة 2000 و إلى السنة الحالية تزايد مستمر نتيجة لمواصلة أسعار النفط في الارتفاع .

و قد استعملت إيرادات الصندوق خاصة في تسديد المديونية العمومية للدولة سواء الخارجية أو الداخلية و يمكننا القول بأن الميزانية العمومية للدولة لم تتعرض منذ سنة 1999 إلى غاية يومنا الحاجة إلى صدمة خارجية سلبية، و لهذا لم تستعمل أصول الصندوق لتحقيق هدفه الرئيسي و هو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول.

و قد أسست الجزائر صندوق استقرار معروف بصندوق ضبط الموارد Fond de Regulation des Recettes، عام 2000، و الذي كما يُستشف من اسمه، يرمي إلى إرساء الاستقرار في المالية العامة من خلال خفض التقلبات في العائدات النفطية، لكن من غير الواضح إذا كان الصندوق يمنح الاستقرار المتوخَّى، و من الصعوبة التعليق على فاعليته نظرًا لغياب الشفافية في كيفية إدارته، و لم يتم نشر تقارير مفصَّلة حول ودائعه و استثماراته، و الإجراءات الخاصة بالسحوبات و الإنفاق غير مبنية على قواعد واضحة، و لذلك تُشكِّل إدارة الصندوق بطريقةٍ شفافة و فرض سقفٍ على السحوبات مقتضيات أساسية تحتاج الحكومة الجزائرية اتباعها.

إن نموذج الجزائر الاقتصادي تشوبه شوائب عدَّة أظهرها انخفاض أسعار النفط، لكن تراجع الأسعار ليس بالضرورة خبرًا سيئًا للدول المنتجة للنفط مثل الجزائر، بل على العكس فهو يوفر فرصةً تاريخيةً للإصلاح، أمَّا القدرة على اقتناص هذه الفرصة فتبقى قيد التساؤل .

المطلب الثالث: عوامل تراجع أسعار النفط.

الفرع الأول : اللجوء إلى الطاقات المتجددة.

عن أهم العوامل و أبرز الآثار التي ساهمت في التراجع المحسوس لسعر النفط، و يقف بعد تقديم رؤيته لوضع سوق المحروقات انطلاقا من منظمة "الأوبك" على تشريح البدائل المتاحة للجزائر لمواجهة تقلص مداخيل هذه الثروة الباطنية السوداء، و تدارك ذلك على المديين المتوسط والطويل "الشعب": في الآونة الأخيرة تهاوت أسعار النفط .. ما هي الأسباب و آثار ذلك على الاقتصاد و احتياطات الصرف، في ظل تنامي فاتورة الاستيراد اتضح أن أسعار النفط مرّت في الآونة الأخيرة بسلسلة من التراجعات لم يسبق لها مثيل منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، و يمكن إرجاع أهم العوامل التي أدت إلى انهيار هذه الأسعار إلى ما دون 70 دولارا ، إلى سلسلة من الأسباب فيما يتعلق بميزانية الدولة، لا يخفى على أحد أن أهم مورد لها هي الجباية البترولية، التي تحسب في بداية مشروع قانون المالية في حدود 37 دولارا للبرميل لترتفع أثناء

إعداد الحساب الختامي للدولة من خلال امتصاص العجز إلى حوالي 75 دولارا كجباية بترولية، هذا مما سوف يؤثر على صندوق ضبط الموارد.

الفرع الثاني: الاستثمار في الطاقات المتجددة حسب المؤشرات.

إن آفاق الاستثمار في قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم مرتبط بتجسيد برنامج ضخم و رائد في الطاقات المتجددة؟

لا يمكن أن يتم تجسيد ذلك إلا إذا توفرت الإمكانيات المالية، و بالتالي لتجسيد هذا البرنامج لابد من رصد الأموال الكافية لكن في ظل الأزمة من الصعب تحقيق حلم الطاقات المتجددة لأن الثروات السابقة " البترول والغاز " تعد ثروات ستزول مع الوقت، و الثروات المتجددة تتطلب إمكانات ضخمة سواء في البحث أو تجسيدها كمشاريع استثمارية على أرض الواقع. و بالنسبة للجزائر، فهي تتوفّر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، تتمتع و قادرة على إنتاج و تصدير الطاقة الشّمسية لأنه باستطاعتها تلقي الطاقة الشمسية بنحو 3000 ساعة سنويا. مما يسمح لها بإنتاج و تصدير الكهرباء، و يضاف إليها حقول الرياح التي لها إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية و ربما تراجع أسعار البترول ستجعل الحكومة الجزائرية تعجل بالولوج إلى الاستغلال التجاري لهذه الطاقات المتجددة رغم صعوبة المهمة سواء من ناحية إيجاد و تخصيص الموارد المالية اللازمة و الكافية لأن هذه الأخيرة مكلفة جدا، يضاف إليها توفير الموارد البشرية المؤهلة، و كل ما تسهر على تجسيده سونلغاز و سوناطراك يصب في هذا الإطار.

و حان الوقت لترصد الجزائر إمكانياتها من أجل استغلال الغاز و البترول الصخري، كون هذه الخيارات تحتاج إلى تجسيد من خلال التنقيب و البحث لكي تكتسب الخبرات اللازمة من أجل التحكم في تكنولوجية استغلالها لتعويض النقص في البترول و الغاز الجزائري سواء الموجه للتصدير أو الاستغلال المحلي الذي ارتفع بصورة كبيرة تصل إلى 100 بالمائة. بعد إبقاء منظمة "الأوبك" على نفس إنتاجها..هل يرّشح هذا تسجيل المزيد من التراجع في الأسعار و هل باستطاعة "الأوبك" مواجهة التحولات العالمية ؟ أكيد خاصة إذا علمنا أنه يتوقع الإبقاء على الأسعار أقل من 80 دولارا على الأقل خلال السنتين المقبلتين إلا إذا حدث تغييرا مفاجئا يغير من السياسة المنتهجة لبعض الدول صاحبة الإنتاج الكبير بالمنظمة، كون معظم المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن الركود الاقتصادي و آثار الأزمة التي تعيشها أوروبا و العديد من الدول، ستبقى أثارها على الأقل لمدة سنة أخرى أي إلى نهاية 2015 وتستغرق أشهر من آفاق عام 2016، أما في حالة دخول كل من العراق وليبيا بكل إنتاجها يتوقع أن يؤثر ذلك بالسلب على الأسعار ، لذا يمكن التوقع أن تصل الأسعار إلى حدود 50 دولارا. لكن حتى تواجه "الأوبك " التحولات الطاقوية العالمية يجب أن يكون قرارها بيدها و لا تقبل تلقي إملاءات الدول خارج المنظمة، و إذا عاد القرار إلى المنظمة و تصبح تدافع على

مصالحها فقط، فيمكن لها أن تؤثر باعتبارها أنها تمتلك حوالي 30 % من حجم الإنتاج و المخزون النفطي و الغازي في العالم. بالإضافة أن الدول الأعضاء تعتمد بشكل كبير على النفط في تنميها لذا إذا رجعت إلى تغليب مصلحة دولها يمكن لها أن تصبح مؤثرة جدا في سعر النفط في المستقبل كما كانت عليه من قبل.

في ظل التأكيد على التراجع في احتياطي النفط في العالم و الجزائر، على وجه الخصوص..هل يعني أن بداية انخفاض الأسعار مؤشر على بداية التخلي عن هذه الثروة الباطنية؟ ليست الأسعار من تدفع إلى التخلي على هذه الثروة، وبالنظر إلى الإمارات العربية المتحدة التي كانت تعتمد في السابق 100% على النفط لكن في الوقت الحالي صارت هذه المادة لا يعتمد عليها سوى ب 30%، لأنها تمكنت من تنويع اقتصادها، و التحدي الذي ينتظرنا تنويع الاقتصاد و التخلي على الاعتماد على هذا المورد بصورة كبيرة. كيف يمكن تعويض الفارق بالنسبة للإيرادات الجزائرية؟ صعب جدا تعويض هذا الفارق لأن الغلاف المالي كبير جدا و الجزائر لم تتمكن منذ سنة 1990 أن تتجاوز حدود 2 مليار دولار صادرات خارج المحروقات، و لم تتمكن من تخفيض فاتورة الاستيراد، و المطلوب تسطير سياسة جديدة قائمة على تقييم جيد و محايد لكل السياسات المطبقة إلى حد الآن وتبني استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف في السياسات السابقة.

خاتمة الفصل الثالث:

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالتوازن التجاري الدولي بالجزائر، يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة و عجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية ، فانحصرت التمويلات و الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النصب التي يدركها العام و الخاص، و أهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، ونلتمس ذلك من خلال تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية.

الخاتمة

و مما سبق يمكننا استخلاص بعض النتائج التالية:

– هناك اهتمام كبير من طرف الدولة بقطاع المحروقات وذلك من خلال انتهاج استراتيجية التنمية المتمثلة في المخططات الثلاث الأولى و ذلك باعتباره المورد الرئيسي لهذه المشاريع الضخمة.

– إن تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية من شأنها التأثير على مختلف مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للتبادل التجاري إيجابا في حال ارتفاع الأسعار وسلبا واختلالا في حال انخفاضها وانحصار المصادر المالية و ذلك لاعتماد الجزائر على قطاع النفط كمحرك وحيد للنشاط الاقتصادي الوطني.

– هناك علاقة وطيدة بين العوائد البترولية المرتبطة أساسا بأسعار النفط الدولية و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

– إن لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل أساسي عرّض التوازن التجاري لتأثير تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية و بالتالي حدوث أزمات اقتصادية و اجتماعية و سياسية في حال انحصار و انخفاض العوائد المالية.

– ارتباط التوازن التجاري بقطاع المحروقات يجعله يتأثر بشكل كبير بالأحداث التي تحدث في السوق النفطية.

– إن العوائد المالية الكبيرة المحققة لم تستفد منها الجزائر في استثمار ذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى و بقيت التبعية النفطية مطلقة للاقتصاد الجزائري.

المقترحات و التوصيات:

و أما عن المقترحات و التوصيات التي يمكننا تقديمها نذكر:

– على الحكومة الاستفادة من الجباية البترولية في عملية تنويع التبادلات التجارية وتنويع مصادره و استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا بالإضافة إلى إيجاد بدائل لهذه السلعة.

– التركيز على القطاع الصناعي و تشجيع المؤسسات الوطنية و دعمها أمام المنافسة الأجنبية.

– التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية و ذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات خصوصا التي لها قدرات تصديرية قادرة على جلب العملة الصعبة.

– الاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل الزراعة و السياحة و إعطائها الدعم الأكبر بالإضافة إلى الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري لأنه هو الثروة الحقيقة للأمم .

آفاق الدراسة :

الخاتمة

تناولنا دراسة أثر انهيار أسعار النفط على معدلات التبادل التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2021) ،وهذه الدراسة هي جزء يسير لموضوع متشعب ومعقد كون هذا الموضوع يتسم بسمة التغير المستمر والمرونة ، ولذلك فإن هذه الدراسة تفتح مجالا أوسع للبحث ولدراسات أخرى قد تعنى بـ:

أثر تغيرات أسعار النفط على التوازن التجاري الدولي في الجزائر.

أثر العوائد النفطية في تحقيق عدالة في توزيع الدخل في الجزائر.

دور الجباية العادية في الاقتصاد الوطني وهل يمكنها أن تحل محل الجباية البترولية.

تمت بفضل الله تعالى و عونه.

قائمة المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2004، "موسوعة الإدارة العربية الإسلامي، المجلد الخامس.

2- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

3- زوال الحبيب: تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجستير،غير منشورة، جامعة البليدة، 2004.

4- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2001.

5- محمد أحمد السريني، التجارة الخارجية، كلية التجارة، الإسكندرية، 2009.

6- محمد بن إبراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2009.

7- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1993 .

8- التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة (2002-2003).

9- أمينة مخلفي،" أثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دارسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ط1،2012/2011.

10- بلغداسي إيمان: أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1995-2012،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2013-2014.

11- بورنان الحاج، "السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2002.

12- بوكونة نورة، طرق تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

13- تقارير بنك الجزائر,2013,2010,2000,2004,.

14- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد 28 سنة 2001 متوفر على www.oapecorg.org:

15- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 35سنة2008متوفرعلى www.oapecorg.org .

16- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36سنة2009متوفرعلى www.oapecorg.org .

17- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد29سنة2002متوفرعلى:www.oapecorg.org

18- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

19- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.

20- سالم عبد الحسن أرسن،" اقتصاديات النفط "،الجامعة المفتوحة،طرابلس، 1999 .
21- صباح نعوش، "إلى أين أسعار النفط"، مجلة أخبار النفط والصناعة،الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2000،متوفرة على الموقع التالي:www.moenr.gov.ae.
22- صندوق النقد الدولي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2007.
23- ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2005.
24- عبد الباسط عبد الوفاء، التجارة الخارجية، دار النهضة العربي، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
25- قويدري قوشيح بوجمعة،" انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،2008 2009. الشلف، الجزئر، 2008 .
26- كامل بكر ي وآخرون، " الموارد و اقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986.
27- ماجد بن عبد الله المنيف،" منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبيك)نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها" ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41 سنة2008.
28- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983.
29- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
30- مشدنوهيبة،"أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
31- مهداوي هند وآخرون " الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر" ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان :الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009.
32- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
33- هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم ، " اقتصاديات الموارد الطبيعية " ، بغداد 1992 .
34- ماركو بولو (1254-1324) تاجر ورحالة ايطالي شهير قام برحلات نحو أواسط آسيا والصين.
35- الاسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ،الأمم المتحدة نيويورك ،1992.
36- الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ،نيويورك ،1996 .
37- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2006،ص ص16-17.
38- قويدري قوشيح بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – الجزائر، 2008-2009.

39- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربة خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر،2008-2009.

40- مهوب مسعد، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجارية ، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة- الجزائر، 2011-2012.

41- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، العدد33سنة 2006متوفرعلى www.oapecorg.org .

42- حسين عبد الله،" مستقبل النفط العربي"،الطبعة الثانية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2006

43- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي" ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2006.

44- [1]صديق محمد عفيفي، "تسويق البترول"،مكتبة عين شمس،القاهرة، 2003.

❖ **باللغة الأجنبية:**

1. Chems Eddine Chitour , « La politique et le nouvel ordre pétrolière international » , Ed
2. CIA ,le monde en 2030, Editions des Equateurs ,2013.
3. Jean Pierre Angelier , « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987.
4. Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition Ellipses 1999.
5. Maurice durousset , Op_ cit, P.
6. éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, "Mohamed Elhocine Benissad, Présent et Future", OPU Économica, Algérie, 1981.
7. ADHESION DE L'ALGERIE A L'O.M.C -documents du ministère du commerce – 1995.